النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 608 ■ من 5 الى 11 يونيو 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

أي دور لدول الجنوب أمام تغول النظام النيوليبرالي؟

09 08 07

ابراهيم خرشوفي:

ضيف العدد

بات بناء تكتلات دولية قائمة على التعاون وكذلك العمل من أجل مراجعة آليات اشتغال النظام الدولي الحالي أمرا ضروريا

15

شباب دول الجنوب في ظل النيولبرالية: أزمة الرأسمالية المعاصرة وضرورة البديل الثوري

12

علاقة الدين الامريكي بالزوبعة الاقتصادية والنقدية التي أثارها ترامب

11

كلمة العدد:

في أهمية العمل الجماهيري في نضال شعبنا

يعتبر العمل الجماهيري، التنظيمات النقابية والجمعوية الحقوقية وغيرها من أهم أدوات الدفاع الذاتي التي تتحصن بها وفيها الجماهير الشعبية والطبقة العاملة أو فئات منها للدفاع عن حقوقها ومواجهة الرأسمالية المتوحشة وأهدافها، ومواجهة الاستبداد والاستغلال والاضطهاد والتطبيع وانتهاك الحقوق والحريات، وجعل الجماهير تمتلك دربة الصراع الطبقي كصراع متعدد الأبعاد والمستويات.

إن النهج الديمقراطي العمالي يعتبر العمل الجماهيري إحدى السيرورات المهمة التي تحصن نضال الشعب وتعطيه بعده الجماهيري الديمقراطي الذي من شأن تقوية طابعه الجماهيري تغيير موازين القوة ورفع الوعي التنظيمي والتضامني بين أفراد الشعب وفئاته وتنبيهه للعدو الطبقي الأشرس الذي يتربص بحقوقه ومكتسباته وارتباطاته الدولية أو الجهوية مع القوى الامبريالية والصهيونية ومع القوى الرجعية المتخلفة.

إن العمل الجماهيري لا يمكن أن يؤدي دوره الحقيقي إلا بالوعي بارتباط هذه السيرورة أي سيرورة بناء وتقوية ودمقرطة العمل الجماهيري بثلاث سيرورات أخرى وهي:

×سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية ومدخلها بناء وتقوية الجبهة الديمقراطية والجبهات الميدانية المناضلة.

×ارتباط سيرورة العمل الجماهيري بالسيرورة الأم التي تتمحور حولها باقي السيرورات وهي بناء حزب الطبقة العاملة وبلترته وتقويته وتصليبه وباعتباره العمود الفقري المحصن لباقي السيرورات.

×المساهمة في سيرورة بناء التضامن الأممي العمالي والشعبي ضد الرأسمالية والامبريالية والرجعية والصهيونية ومدخله الطليعي المساهمة في استراتيجية إعادة بناء أممية ماركسية لينينية قادرة على توفير الحضن الفكري والسياسي والتنظيمي الطليعي والأممي لمواجهة الرأسمالية ولتعبيد الطريق لدحر مجتمع الاستغلال الطبقي ولبناء مجتمع خال من استغلال الإنسان للإنسان كأفق استراتيجي.

إن مرحلة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي التي نعيشها تتطلب منا إعطاء الأهمية للعمل الجماهيري ولأبعاده التقدمية والكفاحية وتقعيد الديمقراطية الداخلية وسط تنظيماته (ولايتين للرئاسة غير قابلة للتمديد تحت أي مبرر ، التمثيلية النسبية ...وغيرها من الاجتهادات الديمقراطية المفيدة مثل فرض تمثيلية الشباب والنساء في كل الأجهزة) إضافة إلى تحصينه من تسرب العقليات البيروقراطية والانتهازية والانحراف اليميني، وحماية بعده الوحدوي الكفاحي، وتنقيته من العناصر الانتهازية التي تتسلق المسؤولية في الإطارات الجماهيرية لخدمة أجندات تتناقض مع الأهداف التي وجد الإطار الجماهيري من أجلها ، ومحاربة ظاهرة إغلاق فروع التنظيمات الجماهيرية الحية أو جعلها فروعا لا حياة فيها ، متكلسة أو مغلقة في وجه الضحايا وفي وجه من يبحث عن ملاذ للدفاع عن حقوقه ، فتصبح «الفروع المعطلة» ورما وعالة سلبية في وسط العمل الجماهيري التقدمي تعطل القدرات وتمنع تجديد الأجيال والطاقات ، وتفقد سمعتها في أعين الجماهير ، وتمس بسمعة الإطار الجماهيري ومكانته المكتسبة نضاليا بصفة عامة.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

– يتضامن مع نضالات الطبقة العاملة والفئات الشعبية والمعطلين المضربين عن الطعام بقرية أبا محمد، ويطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

– يدعو لتصعيد النضال لإسقاط التطبيع ولوقف حرب الإبادة الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه العادي يوم الأحد فاتح يونيو 2025 بالمقر المركزي للحزب، وبعد تدارسه لمستجدات الأوضاع على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وتداوله في القضايا السياسية والتنظيمية والنضالية للحزب فإنه يسجل ما يلي:

– تصاعد النزعة العدوانية العسكرية للإمبريالية الأمريكية عبر العالم من خلال تسعير الحروب (حرب أوكرانيا وحرب الإبادة الصهيونية واحتلال وتقسيم سوريا...) وإثارة الصراعات الاثنية والطائفية والدينية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط ، وشن الحرب التجارية والجمركية على الدول، وخاصة المنافسة لها وفي مقدمتها الصين، مما يفاقم من التناقضات وسط المنظومة الرأسمالية الامبريالية التي تعيش إحدى أسوأ أزماتها التاريخية، ويعمق الهجوم الرأسمالي على مكتسبات الطبقة العاملة و نهب ثروات الشعوب.

– تصاعد حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتجويع الشامل التي يشنها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، واعتماد مراكز توزيع «المساعدات الإنسانية» كمصائد للتقتيل الجماعي للفلسطينيين من طرف جيش الاحتلال، تحت رعاية وإشراف أمريكي، وتهجيرهم من مناطقهم في أفق تجميعهم في معزل (غيتو) في أقصى جنوب القطاع تمهيدا لتهجيرهم خارج القطاع تنفيذا للمخطط الامبريالي الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية. وبالموازاة مع ذلك يتصاعد العدوان الصهيوني بالضفة الغربية، وتتوسع عمليات الاستيطان بالاستيلاء على أراضي الفلسطينيين لبناء أكثر من 22 مستوطنة جديدة.

يتم هذا في ظل تواطؤ وخيانة الأنظمة العربية الرجعية وفي مقدمتها الأنظمة الخليجية التي تسخر أموال وثروات شعوبها لخدمة مصالح الامبريالية وخصوصا الأمريكية.

– في المقابل أخذت هبات الشعوب لمساندة الشعب الفلسطيني، وخاصة في أوربا، تتعاظم أكثر وتمارس الضغوطات على دولها المتواطئة والمدعمة للكيان الصهيوني مما دفع بالعديد منها مؤخرا اتخاذ مواقف بوقف حرب الابادة وممارسة ضغوطات وفرض عقوبات على الكيان الصهيوني.

– تكريس الاحتلال الأمريكي التركي الصهيوني لسوريا واستمرار عمليات قمع وتصفية المعارضين وارتكاب المجازر في حق المواطنين/ات وخاصة في منطقة الساحل من طرف العصابات الإرهابية الحاكمة التي تؤكد كل الوقائع والمعطيات أنها عميلة ومسخرة من طرف المخابرات الأمريكية والصهيونية والتركية.

– مواصلة النظام المخزني لحربه الطبقية ضد الشعب المغربي بالإجهاز على مكتسباته التاريخية وخاصة في الخدمات العمومية كالتعليم والصحة والأرتفاع المهول للأسعار والطرد الفردي والجماعي من الشغل ونزع الأراضي وهدم مساكن المواطنين/ات في عدة مدن ومناطق، والهجوم على الحريات العامة عبر الاعتقالات والمتابعات والمحاكمات الصورية وحصار القوى المناضلة والصحافة المستقلة ونشطاء التواصل الاجتماعي.

– تناسل فضائح الفساد الاقتصادي والسياسي والاداري ونهب المال العام والتي ما هي سوى مظاهر لفساد النظام السياسي والاقتصادي السائد القائم على الريع والنهب والرشوة والاحتكار والمضاربات والمعادي للديمقراطية والعدالة الاجتماعية والشفافية والتقدم المجتمعي.

– ترسيخ العلاقات مع الكيان الصهيوني عبر توسيع التطبيع السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي معه من دون الاكتراث بموقف ومطلب الشعب المغربي وقواه الحية في وقف التطبيع وتجريمه. ويبدو أن النظام المخزني قد ربط مصيره بمصير الكيان الغاصب رغم جرائمه المروعة في حق الشعب الفلسطيني لدرجة استقبال «سفن الإبادة» المحملة بالعتاد العسكري للكيان بميناءي طنجة والدار البيضاء، والسماح للجنود الصهاينة من وحدة «لواء غولاني» الارهابية بالمشاركة في مناورات «الأسد الأفريقي» التي جرت مؤخرا في جنوب المغرب.

انطلاقا مما سبق، فإن المكتب السياسي:

–يعبر عن تضامنه مع العاملات والعمال الزراعيين ضحايا حوادث السير المميتة، كما يحذر من الاستهتار بصحة العاملات والعمال ضحايا الاختناقات المتكررة بكل من مدينة برشيد ومنطقة بوسكورة بإقليم النواصر، ويجدد تضامنه مع نضالات عاملات وعمال شركة» سيكوم سيكوميك» وشركات الكابلاج... ومع مناضلي/ ات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع قرية أبا محمد المعتصمين والمضربين عن الطعام لأكثر من 40 يوما، ويحمل الدولة عواقب ما قد يترتب عن هذا الاضراب من مضاعفات على صحتهم وحياتهم، ويدعو إلى فتح حوار جاد ومسؤول مع هؤلاء المضربين عن الطعام والاستجابة الفورية لمطلبهم المشروع في الحق في الشغل الذي يحفظ كرامتهم.

– يطالب بإطلاق سراح المعتقل السياسي يوسف الشركي الكنوني وكافة المعتقلين السياسيين، ووقف سياسة القمع والانتقام والحصار في حق المناضلين/ات والقوى المناضلة، والكف عن توظيف القضاء للانتقام منهم/ن. وفي هذا الإطار يندد بالأحكام الجائرة الصادرة في حق المناضلين محمد بنعلي وياسين بوعملات، وبالمتابعات الكيدية في حق الرفيق ابراهيم كيني مناضل حزب النهج الديمقراطي العمالي بتزنيت، ويعلن تضامنه معهم.

– يدين بقوة الهدم الممنهج لمساكن المواطنين والمواطنات، ويطالب بالوقف الفوري لعملية الهدم وفتح حوار جاد ومسؤول ينصف المتضررين والمتضررات ويراعي وضعهم الاجتماعي، حيث أن هذا الهدم العشوائي يسبب لهم ولهن مجموعة من المشاكل تتمثل في ضرب حق تمدرس أبنائهم وبناتهم، كما ان التهجير العشوائي لهؤلاء المواطنات والمواطنين يتسبب في فقدانهم للشغل ومع ما يترتب على ذلك من أزمات اجتماعية ونفسية خانقة.

– يطالب بتلبية مطالب ضحايا زلزال الجنوب في إعادة إعمار المناطق المتضررة والتعويض عن الأضرار وتوفير المساكن اللائقة والتجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية.

– يشيد بنجاح المؤتمر الرابع عشر للجمعية المغربية لحقوق الإنسان ويدعو جميع مكوناته إلى الوحدة رغبة في قطع الطريق على المتربصين والمتربصات بهذا الإطار الحقوقي العتيد، ولتقوية الدور النضالي الذي تلعبه الجمعية في الدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب وخاصة في ظل هذا الظرف الدقيق الذي يتسم بالهجوم الممنهج على حقوق الإنسان في كافة أبعادها.

– يدعو جميع القوى المناضلة إلى تكثيف الضغط للوقف الفوري للحرب الاجرامية في قطاع غزة، ويجدد تضامنه ودعمه اللا مشروط للمقاومة الفلسطينية ولحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبناء دولته الديمقراطية على كامل فلسطين عاصمتها القدس.

– يدين بشدة استمرار النظام في سياسة التطبيع، ويرفض السماح للصهاينة بتدنيس بلادنا، ويدعو لتصعيد النضال حتى اسقاط التطبيع.

– يجدد تضامنه مع الشعب السوداني لما يتعرض له من تقتيل وتجويع وتهجير من جراء الحرب الدموية ما بين المليشيات الإرهابية لقوات التدخل السريع والجيش. ويحمل الدول الداعمة لها وخصوصا من الدول العربية الرجعية المسؤولية في استمرار هذه الحرب.

– يدين بشدة السلطة الإرهابية في سوريا التي كشفت عن وجهها الحقيقي كسلطة عميلة مسخرة لتنفيذ المخطط الامبريالي الصهيوني التركي لتقسيم سوريا وإضعافها وتصفية دورها الداعم المقاومة واستغلال ثرواتها.

المكتب السياسي

الرباط في فاتح يونيو 2025.

القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي يتضامن مع العاملات ضحايا حوادث السير المميتة

يتابع القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بقلق شديد حوادث السير المميتة التي تذهب ضحيتها الطبقة العاملة وخاصة النساء العاملات الزراعيات في منطقة الجنوب، حيث فجعت عائلات الضحايا، يوم الاثنين 26/05/2025، بوفاة اربع عاملات وإصابة خمس اخريات بجروح بليغة وكذا إصابة ستة أشخاص آخرين. وأمام توالي وتكرار هذه المآسي، يعلن القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ما يلي:

– يعبر عن مواساته وعزاءه لعائلات ضحايا الحادث، ويطالب بفتح تحقيق دقيق ونزيه لتحديد المسؤوليات وظروف وملابسات الحادث، وترتيب الجزاءات القانونية الصارمة في حق كل من ثبت تورطه في هذا الحادث المأسوي.

– يحمل المسؤولية لأرباب الضيعات الفلاحية وللسلطات المحلية والإقليمية الذين يستهترون بأرواح العمال والعاملات لعدم توفير وسائل النقل الضرورية والمناسبة والسماح لنقل العمال/ات في سيارات «بيكوب» لا تتوفر فيها أدنى شروط السلامة البدنية والكرامة الانسانية.

– يجدد إدانته للتجاهل والصمت المريب تجاه أصوات العاملات والعمال الذين تصدح أصواتهم أثناء الاعتصامات والاحتجاجات على أوضاعهم (ن) الاقتصادية والاجتماعية المزرية، واستغلالهم/ن من طرف الباطرونا المتوحشة والمافيا المخزنية التي تنهب خيرات البلاد الفلاحية، وتضطهد العمال/ات، وتواطؤ السلطات المحلية معها وقمع المتظاهرين/ات والمحتجين/ت وتوظيف القضاء للانتقام منهم/ن.

– يتضامن مع كافة ضحايا الاستغلال والعنف الاقتصادي المسلط على المضطهدين /ت والمقهورين /ت الذين يكدحون من أجل لقمة العيش الكريم، ويجدد عزمه على دعم نضالاتهم/ن على كافة المستويات.

كفى من الاستهتار بحياة وسلامة العمال والعاملات عبر حوادث السير المميتة في تجاه الضيعات الفلاحية واستغلال عرق جبينهم/ن!

الرباط بتاريخ 27 ماي 2025

المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ـ المغرب

حزب النهج الديمقراطي العمالي بتارودانت يندد بأسباب حرب الطرقات التي تحصد أرواح العمال والعاملات

يتابع الفرع المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بتارودانت بقلق بالغ مسلسل حوادث السير القاتلة التي تحصد المزيد من أرواح العاملات والعمال الزراعيين، بالإضافة إلى ما تعانيه هذه الفئة من استغلال بشع داخل الضيعات الفلاحية بشكل يومي، حيث أدى وقوع حادث سير مأساوي يوم الاثنين 26/05/2025 بمنطقة سبت الكردان بإقليم تارودانت إلى وفاة خمس عاملات وعامل واحد واصابة آخرين بجروح متفاوتة الخطورة.

أمام استمرار هذه الفواجع، يعلن حزب النهج الديمقراطي العمالي بتارودانت عن:

–عزائه الحار ومواساته الصادقة لعائلات ضحايا هذا الحادث المفجع ويتمنى الشفاء العاجل للمصابات والمصابين.

– ادانته الشديدة لصمت وتجاهل السلطات الاقليمية أمام تكرار مثل هذه الحوادث دون اتخاذ ما يلزم من اجراءات لمنع نقل العاملات والعمال في وسائل نقل تحط من كرامتهم وتعرض حياتهم للخطر.

– تنديده بكل أشكال الاستغلال الذي تتعرض له الطبقة العاملة نتيجة شجع الرأسماليين الذين يراكمون الثروات على حساب عرق جبين العاملات والعمال دون حسيب أو رقيب.

– يطالب السلطات المعنية بفتح تحقيق في حيثيات هذا الحادث لترتيب الجزاءات في حق المقصرين في حفظ سلامة العمال والعاملات واجبار أصحاب الضيعات الفلاحية على توفير وسائل نقل تحفظ كرامتهما وتحمي حقهم في الحياة.

النهج الديمقراطي
قضايا عمالية وحقوقية
لا بديل عن المقاومة الشعبية
3
■ العدد : 608
■ من 5 الى 11 يونيو 2025
annahjad@gmail.com

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إ م ش) تطالب بإنهاء مآسي العاملات والعمال الزراعيين في مواجهة مجازر الطرقات

في بلاغ لها أصدرته يوم الثلاثاء 27 ماي الجاري وتوصلنا بنسخة منه، الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (الاتحاد المغربي للشغل) تطالب بإنهاء مآسي العاملات والعمال الزراعيين في مواجهة مجازر الطرقات ومسالخ الاستغلال البشع في أغلب الضيعات ومحطات التلفيف، وذلك بالاستجابة الفورية لمطلبهم الملحة ورفع التمييز ضدهم في الأجور؛

كما تطالب وزير الفلاحة بالتعجيل بإخراج النظام الأساسي لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بعد التجاوب مع مطالب وملاحظات التنسيق النقابي في شأنه، والتعجيل بإخراج القانون الأساسي للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛ حسب نفس البلاغ، الذي نورد فيما يلي نصه كاملا:

عقدت الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي اجتماعها الأسبوعي العادي يوم الثلاثاء 27 ماي الحالي، حيث ناقشت تقريرا مركزيا وتقارير تكميلية، حول سير عمل الجامعة على مستوى الحوار وتتبع تنفيذ الإتفاقات على صعيد الوزارة والمؤسسات التابعة لها، وتقدم استكمال البرنامج التنظيمي للجامعة والمحطات النضالية التي شهدها الأسبوع المنصرم وقضايا أخرى عامة؛ كما وقفت على مأساة مقتل ستة عاملات زراعيات في طريقهن للعمل لدى إحدى الشركات متعددة الأستيطان، بضواحي تارودانت.

وفي ختام هذا اللقاء تؤكد الكتابة التنفيذية على ما يلي:

• تعازيها لأسر العاملات شهيدات الكدح والفقر ومواساتها للمصابات في نفس الحادث الأليم، مع مطالبتها بضمان حقوق العاملات وذويهن؛

• تحميلها المسؤولية الكاملة لادارة شركة "كواليتي بين موروكو" والسلطات المكلفة بتطبيق قانون الشغل والسير والجولان في المنطقة، ومطالبتها الملحة بالضرب على أيدي جميع المتورطين في هذه الجريمة؛

• مطالبتها بإنهاء مآسي العاملات والعمال الزراعيين في مواجهة مجازر الطرقات ومسالخ الاستغلال البشع في أغلب الضيعات ومحطات التلفيف، وذلك بالاستجابة الفورية لمطلبهم الملحة ورفع التمييز ضدهم في الأجور، وتنفيذ التزامات ممثلي الدولة وخاصة وزير الفلاحة خلال الإجتماع الذي احتضنته ولاية جهة سوس ماسة في 13 دجنبر 2024، على إثر انتفاضة عمال الموقف بشتوكة أيت بها؛

• مطالبتها وزير الفلاحة بالتعجيل بإخراج النظام الأساسي لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بعد التجاوب مع مطالب وملاحظات التنسيق النقابي في شأنه، والتعجيل بإخراج القانون الأساسي للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وإدماج التعديلات المطلوبة في النظام الأساسي لشغيلة المياه والغابات، وتفعيل التزامات الوزير بخصوص الأعمال الاجتماعية في القطاع؛

• تسجل أهمية إجراء حوار مع المدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية وتدعو إدارة المكتب للتقيد بمخرجاته في آجال معقولة؛ كما تطالب المديرة العامة للمعهد الوطني للبحث الزراعي l'INRA بالتعجيل بعقد حوار مع المكتب الوطني للنقابة وحماية الحرية النقابية بهذه المؤسسة؛

• تنوه بسير الورش التنظيمي للجامعة وتقدر مجهودات شبيبة القطاع الفلاحي لإنجاح مؤتمرها الخامس يوم السبت 31 ماي الجاري، وتدعو لمزيد من الحرص والتعبئة لاستكمال تجديد فروع الجامعة وهياكل نقاباتها الوطنية وتنظيماتها الموازية ولجانها الفئوية؛

• تعبر عن دعمها لنضالات دكاترة القطاع الفلاحي وتدعو للتعبئة لانجاح إضرابهم الوطني المقرر يوم الخميس 28 ماي الجاري، وتنوه بالنجاح الكبير للملتقى الوطني لهذه الفئة المنعقد بتاريخ 24 ماي الجاري؛ كما تجدد دعمها لنضالات المهندسين/ات بمناسبة الإعلان عن إضرابهم الوطني يومي الأربعاء والخميس 27 و28 ماي الجاري وللوقفة المركزية الموازية لليوم الثاني للاضراب، ولنضالات المتصرفات والمتصرفين؛ ولعموم التقنيات والتقنيين في معركتهم المفتوحة لشهري ماي ويونيو. وبهذه المناسبة تجدد الدعوة لإنصاف فئتي المساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين، مجددة مرة أخرى دعوة الجامعة لتوحيد المعارك الفئوية.

وختاما تجدد الكتابة التنفيذية للجامعة تنديدها بالمجازر الصهيونية وحرب التهجير والتجويع الممارسة في حق الشعب الفلسطيني أمام أنظار العالم وتحيي عاليا كافة الشعوب وطبقاتها العاملة بعدد من الدول الحرة على انتفاضتها في وجه أبادة الشعب الفلسطيني، وتطالب بالإلغاء الفوري لكل أشكال التطبيع والتعاون الرسمي للدولة مع هذا الكيان المجرم والغاصب.

عن الكتابة التنفيذية للجامعة
الرباط في 27 ماي 2025

النقابة الوطنية للعدل تقرر مقاضاة الوزير الوصي على القطاع

جاء في بيان صادر عن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للعدل المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المجتمع، بشكل استثنائي-عن بعد-، يوم الأربعاء 28 ماي 2025، انه بعد الاستماع إلى تقرير الكاتبة الوطنية حول مستجدات الوضع القطاعي الذي اتضح من خلاله ضرب كل المقتضيات الدستورية والقانونية والاتفاقية الحاكمة لعلاقة الوسيط الاجتماعي كمؤسسة دستورية وإقصاء النقابة الوطنية للعدل من الحوار القطاعي بالرغم من توفرها على صفة النقابة الأكثر تمثيلية، و ذلك بسبب قراءة تبسيطية لعنوان قصاصة إخبارية ملفقة، بغرض تصفية الحسابات مع النقابة الوطنية للعدل بسبب مواقفها المبدئية وتشبتها بالأجرأة الفعلية لعرض وزير العدل المعدل للقانون الأساسي و مطالبتها باستئناف جلسات الحوار القطاعي على أرضية باقي نقاط تعديل القانون الأساسي المتوافق عليها مع الوزارة.

وبعد نقاش مستفيض تم تسجيل استبعاد النقابة الوطنية للعدل من جلسة الحوار القطاعي الأخيرة المنعقدة بتاريخ 27 ماي الجاري، لما تتضمنه هذه الخطوة من خرق سافر للدستور والقانون وتعطيل لمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 7\2025 بتاريخ 9 ماي 2025، والذي يشكل مؤامرة محبوكة لرسم خارطة نقابية جديدة بالقطاع هدفها استئصال النقابة الوطنية للعدل لمواقفها المبدئية الداعمة لمطالب كل موظفات وموظفي الادارة القضائية. كما تقرر مراسلة المنظمات والهيئات الدولية والوطنية ذات الصلة للوقوف على هذا التجاوز .و قد أكد المكتب النقابي في نفس الوقت تشبته باستكمال الحوار القطاعي على أساس المطالب المقترحة في تعديل النظام الأساسي لموظفي هيئة كتابة الضبط وهي:

– احداث درجة جديدة في كل إطار من اطر هيئة كتابة الضبط؛

– الرفع من نسبة الترقي الى 40 %؛

– تحديد السنوات المطلوبة في الترقي بالاختيار الى 8 سنوات و امتحانات الكفاءة المهنية الى 4 سنوات؛

– التعويض عن البدلة؛

لم يفت النقابة ان توضح في بيانها أنه تمت مراسلة وزير العدل عن التأخر غير المبرر في تسوية الوضعيات الإدارية المتخلفة عن السنة الماضية ومنها: الترقيات، امتحانات مهنية، المباريات المهنية، إلخ... كما استغربت لجوء أحد المرؤوسين الى صياغة تقارير، تتضمن وقائع لا صلة لها بالأحداث، همه الوحيد تفجير السلم الاجتماعي قطاعيا، للتغطية على الفشل في التدبير بوزارة العدل وانتقاما لاعتراض النقابة الوطنية للعدل على تعيين كاتبة خاصة كرئيسة مصلحة، خارج مبادئ الشفافية والنزاهة.

أكد المكتب الوطني في بيانه كذلك أنه في حالة عدم صرف تعويضات شهري 13و14 قبل متم شهر دجنبر، وعدم احتساب الساعات الإضافية منذ فاتح يناير 2025، فانه سيرفع دعوى قضائية ضد وزير العدل بصفته رئيس الإدارة، مع تحميله مسؤولية تأخير تنظيم امتحانات الكفاءة المهنية دون وجه حق والضرر المترتب عن ذلك ماديا وإداريا للموظفين المستوفين للشروط، وأضاف البيان انه يرفض الحركة الانتقالية للمسؤولين الاداريين لما لها من مس بالاستقرار الاجتماعي للموظف، والتفاف على ربط المسؤولية بالمحاسبة، مع تميزها بالانتقائية، وهو إخلال بمبدأ المساواة، وأنه قرر تنفيد برنامجه النضالي التصاعدي المرحلي من أجل إحقاق الحق في ممارسة العمل النقابي بقطاع العدل، وضدا على التصريح غير المقبول لوزير العدل أمام ممثلي الأمة بمجلس المستشارين، المنتهك لدستور المملكة والمواثيق الدولية بخصوص تنظيم اعتصام جزئي انذاري من قبل أعضاء المكتب الوطني يوم 11يونيو المقبل امام مقر الوزارة بالرباط، ابتداء من الساعة التاسعة صباحا الى الرابعة بعد الزوال، وعقد اجتماع للمجلس الوطني يوم 14 من نفس الشهر بمقر الكونفدرلية الديمقراطية للشغل بالرباط، على أن يكون اجتماعه مفتوحا للرد على التحامل غير المبرر لوزير العدل تجاه النقابة.

تاهلة:

فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يستنكر الشطط في استعمال السلطة لقائد

توصل مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاهلة يوم الخميس 29 ماي 2025، بطلب مؤازرة من السيدة (م. إ) القاطنة بدوار لرياب بجماعة الزرارده، مفاده أن عون السلطة بدوار لرياب امتنع عن تسليمها شهادة الخطوبة وشهادة السكنى رغم أنها تقيم ببيت أسرة خطيبها لأكثر من سنة، كما أنه قدم شكاية يتهمها بإهانته إلى السيد وكيل الملك بتازة التي مثلت أمامه الخميس 29 ماي 2025، وأدت مبلغ 2000.00 درهم ككفالة.

وقد سبق للمعنية أن تقدمت بشكاية للسيد قائد الزرارده في موضوع الشهادتين، دون التفاعل مع شكايتها.

وعلى إثر الإخبار الذي نشرناه كمكتب الجمعية للرأي العام المحلي بعزمنا التواصل مع السيد القائد في الموضوع، تم الاتصال بالمعنية وتسليمها الشهادتين.

وفي إطار مواصلة تجميع كافة المعطيات حول مضمون الشكاية (طلب المؤازرة)، ومتابعة الملف عبر تواصل المكتب مع السيد القائد بجماعة الزرارده، انتقل أعضاء من المكتب المحلي للجمعية إلى مقر الجماعة على الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الجمعة 30 ماي 2025، وعند الوصول إلى مكتب السيد القائد رفض استقبالنا واشترط أن يستقبل عضوا واحدا فقط، ولما قدمنا أسماءنا وصفاتنا كأعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وكذا موضوع طلب المؤازرة الذي توصلنا به من طرف المعنية، وبعد أن سجل أسمائنا، أخبرنا أنه يرفض إفادتنا بأي معلومة في الموضوع، ولا يستقبل ولا يستمع إلا للمفوض القضائي؟، الشيء الذي أثار استغرابنا، وقد أمر أحد أفراد القوات المساعدة بمرافقتنا وإخراجنا من المكتب، هذا السلوك الذي اعتبرناه إهانة في حقنا وفي حق الجمعية، فسجلنا احتجاجنا الشديد على سلوك رجل السلطة..؟؟وانصرفنا.

وإذ يخبر مكتب فرع الجمعية بتاهلة الرأي العام المحلي والوطني بما سبق، فإنه يعلن ما يلي:

1. . تضامنه المبدئي و اللامشروط مع السيدة (م. إ) فيما تعرضت له من الامتناع عن منحها شهادتي الخطوبة والسكنى، وما تعرضت له على إثر شكاية عون السلطة.

2. . استنكاره الشديد لتعنت السيد القائد ورفضه استقبال مكتب الجمعية، ورفضه إعطاء أية معلومة تخص موضوع اللقاء- الشكاية ، وطردنا من مكتبه.

3. . تأكيده على حق المعنية الحصول على شهادتي الخطوبة والسكنى كباقي المواطنين والمواطنات وفق القوانين الجاري بها العمل، وهو ما تحقق هذا الصباح ، حيث تسلمت الشهادتين.

4. . مطالبته السيد رئيس الدائرة والسيد عامل الإقليم بالتدخل لوضع حد لسلوك السيد القائد مع الجمعية من جهة ورفضه تسلم الوثائق القانونية للمواطنين والمواطنات، مما يعتبر شططا في استعمال السلطة. وردا على هذا التعامل الشاد للسيد القائد مع أعضاء الجمعية، فقد قرر الفرع المحلي للجمعية بتاهلة تنظيم شكل احتجاجي أمام مقر قيادة جماعة الزرارده، سيتم الإعلان عن تاريخه لاحقا.

عن المكتب المحلي
في 30 ماي 2025

بوسكورة: حادث مفجع إثر تعرض عاملات لاختناق بوحدة إنتاجية

يوم الثلاثاء 27 ماي 2025، صباحاً، شهدت مدينة بوسكورة، ضواحي الدار البيضاء، حادثًا مفجعاً إثر تعرض عشرات العاملات بوحدة إنتاجية تابعة لشركة «ليوني» المتخصصة في صناعة الكابلاج، لاختناق جماعي حاد نتيجة تسرب مفاجئ لغاز داخل المصنع، ما تطلب نقلهن في حالة حرجة للمستشفى.

تعيد هذه الفاجعة إلى الأذهان فاجعة مساء يوم الاثنين 05 ماي 2025، بمصنع للكابلاج بالقنيطرة، والتي اختنق فيها أكثر من 170 عامل(ة)، ولنفس السبب الذي كان وراء فاجعة اليوم: تسرب مفاجئ لغاز خانق بالمصنع.

تكشف هذه الحوادث المتشابهة والمتكررة عن تشغيل عاملات وعمال الكابلاج في شروط تنعدم فيها شروط الصحة السلامة المهنية، وعن ظروف عملهم/ن البالغة السوء: يوم عمل شاق طويل (يصل إلى 12 ساعة في اليوم)، ووقوفا لدى أغلبهم، مقابل أجور زهيدة (أغلبها لا يتعدى 3000 درهم للشهر)، والعمل تحت ضغط نفسي وإداري رهيب...

إنه سعي أرباب العمل المحموم لتحقيق أقصى الأرباح على حساب حياة العاملات والعمال وصحتهم وسلامتهم، وذلك بعدم توفير ظروف عمل لائقة وآمنة، وإمعانهم في محاربة كل أشكال التنظيم النقابي بهذه الشركات لإبقاء العمال بدون تنظيم نقابي، وبلا وعي لمصالحهم، لجعلهم عزّلا أمام الاستغلال، والحفاظ على قوة عمل رخيصة للغاية في الكابلاج مقارنة بالدول التي بها نفس النشاط.

– لن يصد مثل هذه الفواجع، ويحد من تكرارها، غير تنظيم العاملات والعمال لصفوفهم بكل معامل الكابلاج بالبلاد وتوحيدها للنضال من أجل تحقيق ظروف عمل آمنة ولائقة، ونيل أجور تضمن حياة كريمة للعاملات والعمال واسرهم.

– حياتنا أهم من أرباحهم، فلنناضل من أجل حمايتها !

منقول من مرصد حوادث الشغل والأمراض المهنية.

الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE تبعث برسالة احتجاج الى عامل إقليم خنيفرة

بعثت الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE يوم الجمعة 30 ماي الجاري، رأسلة احتجاج إلى عامل إقليم خنيفرة في شأن ما يتعرض له عضو مكتبها الوطني الرفيق قاشا كبير من مضايقات، وفيما يلي نص الرسالة:

يؤسفنا السيد عامل إقليم خنيفرة أن نراسلكم في شأن ما يتعرض له عضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي الرفيق قاشا كبير من تضييقات وتعسفات وشطط من طرف مصالحكم بعمالة إقليم خنيفرة، حيث يتبين بأن هاته الممارسات باتت ممنهجة وثابتة ومستمرة؛ وقد تجلى ذلك بشكل واضح ومباشر من خلال الشكاية التي رفعها أحد الباشوات ضد رفيقنا، مرورا ببيان للمجلس الإقليمي لخنيفرة الذي تم توقيعه بمقر العمالة متبوعا بشكاية ثانية باسم ذات المؤسسة وبمجموعة من التهم الملفقة، بل وتطور الأمر إلى الأسوإ بمنع وحرمان قاشا كبير من الولوج إلى مقر عمالة الإقليم يوم الأربعاء 28 ماي 2025 صباحا لقضاء مصالحه الإدارية كعموم المواطنين والمواطنات، في استخفاف وخرق سافر للدستور المغربي (الفصل 154 المتعلق بتنظيم المرافق العمومية) وكذا كل القوانين والأعراف، وهو ما يكرس الشطط في استعمال السلطة وتحكيم منطق التدبير بالانتهاكات مما يعصف بالثقة في المؤسسات ويضعف سيادة القانون ويمس بهيبة الدولة.

نذكركم السيد العامل، بأنه قد سبق لمصالحكم بذات العمالة ممارسة التضييق والشطط في استعمال السلطة ضد مناضلينا في الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي بسبب نشاطهم الحقوقي والنقابي وفضحهم للفساد وللمفسدين بخنيفرة، مما يعتبر تصفية لحسابات ضيقة وتكميما للأفواه وتضييقا ممنهجا على الحريات النقابية... وكمثال ساطع عن ذلك، عدم قيام السلطات الترابية بدورها الرقابي على المؤسسات لضمان احترام قانون الشغل، حيث تم تشريد عاملات نظافة بالمؤسسات التعليمية بسبب انتمائهن النقابي وتجسيدهن لخطوة احتجاجية للمطالبة بتحسين وضعيتهن وفرض احترام القوانين الشغلية.

السيد عامل إقليم خنيفرة، إن من واجباتنا كجامعة وطنية للتعليم FNE دعم ومؤازرة كل ضحايا انتهاك الحقوق الشغلية والاجتماعية والاقتصادية والدفاع عن الحقوق والحريات والنضال من أجل فرض احترام القانون...، كما أنه من واجبنا مناهضة كل أشكال الفساد والاستغلال وفضح المفسدين، وفرض المساءلة والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب ضد كل من يزدري بالقوانين ويعمل على استغلال السلطة الوظيفية ويتجاوز كل الصلاحيات المخولة له.

إننا في المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي، إذ نعبر عن استنكارنا لما يتعرض له مناضلونا من تعسف وشطط وانتقام، فإننا نتوجه إليكم، السيد عامل إقليم خنيفرة، من أجل التدخل العاجل لوقف هذه التعديات والتجاوزات وضمان عدم تكرارها في المستقبل، وفرض احترام القوانين الشغلية والحريات النقابية والحق في التنظيم والانتماء النقابي.

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE

تصريح جورج عبد الله:

الرأسمالية المحتضرة، الفاشية، الحرب، المقاومة

جورج عبد الله إلى المشاركين في «الاجتماع الثوري والأممي للثورة الدائمة ضد العسكرة الإمبريالية والردة الدولية»

الرفيقات والرفاق الأعزاء، الصديقات والأصدقاء الأعزاء،

إن المشاركة الحماسية المتأصلة في تجمعكم اليوم هو أمر منعش ومفعم بالحياة، خاصة عندما يكون المرء خلف القضبان منذ عقود. اسمحوا لي، في بداية هذه المداخلة القصيرة، أن أحييكم جميعًا، متمنيًا لكم لحظات مكثفة من المداولات الفكرية، وتأملات عميقة تُنير آفاق التقدم في درب النضال.

كما ترون، رفاقي، فإن التناقضات بين الإمبرياليات تحتل هذه الأيام صدارة المشهد الدولي، ولا شيء يوحي بأنها ستتراجع قريبًا. ففي ظل الأزمة العالمية للنظام الرأسمالي المعولم، من المتوقع أن تتفاقم هذه التناقضات أكثر فأكثر، وأن تمتد على المستوى الكوكبي. ولا بد من الإقرار بأن التراجع النسبي لهيمنة الإمبريالية الأمريكية يدفعها إلى الهروب إلى الأمام، نحو المزيد من العدوانية تجاه الأقطاب الإمبريالية الأخرى، ويقودها إلى فرض هيمنة توسعية ونهبوية وعدوانية على الصعيد العالمي. ترامب جاد عندما يهدد بضم كندا، وهو جاد أيضا عندما يعلن خطة لـ«تطهير» غزة وترحيل الفلسطينيين إلى مصر والأردن، ولا يقل جدية في دعمه للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية.

أيها الرفاق، إن التناقضات الإمبريالية التي تظهر في أوروبا حاليًا تذكّرنا جميعًا بأن الرأسمالية تدفع البشرية إلى شفا حرب عالمية للمرة الثالثة خلال قرن واحد... إن أزمة هذه الرأسمالية المحتضرة، في مرحلتها المتقدمة من التعفن، هي أزمة الرأسمالية العالمية الحقيقية. لا مخرج من هذه الأزمة ضمن إطار هذا النظام الرأسمالي. لا نكرر ذلك عبثا: الحرب مزروعة، نوعًا ما، في الشيفرة الجينية لرأس المال. والرأسمالية المعولمة، كما نراها اليوم، لن تنتهي إلا بتجاوزها نحو الشيوعية. لا شك أن هناك متسعًا لبدائل أخرى غير الخضوع للديكتاتوريات الإجرامية لرأسمالية تموت، ولهمجية حروبها الإمبريالية والتنافسية.

أيها الرفاق والأصدقاء، هذه الأزمة العالمية التي تزلزل أركان النظام وتفاقم كل أنواع التناقضات، تُسرّع في كل مكان هذه الأيام العمليات المتعددة للفاشية... وهذا هو السبب في أن الكيان الصهيوني، بوصفه امتدادًا عضويًا للإمبريالية الغربية، يُعد أحد أبرز الأماكن التي تتجلى فيها الفاشية بوضوح في هذه الأيام. هناك، حيث يشهد الملايين للمرة الأولى في تاريخ البشرية عملية إبادة جماعية مستمرة. صحيح أن القتلة لا يزالون يعيثون دمارًا في غزة، بدعم نشط – وإن كان يائسًا – من القوى الإمبريالية الغربية الأساسية؛ إلا أن المقاومة البطولية للجماهير الشعبية الفلسطينية، وطلائعهم المقاتلة، والدعم التضامني الشعبي الواسع حول العالم، أعادت فلسطين إلى الواجهة الدولية بقوة أكبر من أي وقت مضى.

منذ أكثر من 19 شهرا، وعلى الرغم من ترسانة الدمار المسخّرة للعدوان الإبادي، تزداد ورطة جيش الاحتلال الصهيوني الإجرامي في رمال غزة. ولا بد من الإشارة مرة أخرى، أيها الأصدقاء والرفاق، إلى أن النصر أو الهزيمة لا تحددهما قدرات الدمار في خدمة الإمبريالية، بل تحددهما النساء والرجال المرتبطون بعمق بجماهير شعبهم، الذين يقاتلون الاحتلال من أجل تحرير شعبهم. فحركة التحرر الوطني الفلسطيني، بتعدد تعبيراتها السياسية والتنظيمية، تُلهم اليوم، بإصرار مقاتليها وتضحياتهم، إعجاب وحماسة جميع القوى الحية الساعية إلى الحرية والتحرر والانعتاق، والمناهضة للرأسمالية التي لم تعد سوى بربرية.

منذ أكثر من قرن، يخوض الشعب الفلسطيني نضاله ضد المشروع الاستيطاني الإمبريالي-الصهيوني في فلسطين. وفي الإطار التاريخي لهذه المقاومة، يمكننا فهم التفاعل الديناميكي للعوامل المتعددة التي تشكّل «الإرادة الجماعية للمقاومة»...

لقد نسج الشعب الفلسطيني، عبر مسيرته الطويلة ضد السياسات الصهيونية الاستيطانية، روابط متينة مع معظم القوى الفاعلة في النضال من أجل عالم أفضل تسوده الحرية والأخوة. ومن الطبيعي اليوم، في هذه المعركة ضد العدوان الإبادي في غزة، وضد العدوان الأكثر تدرجًا في الضفة الغربية، أن يتمكن من الاعتماد على تعبئتكم التضامنية النشطة... ورغم أن البربرية في غزة أكثر دموية وعلنية، إلا أن المستوطنين المتطرفين وجنود الاحتلال يمارسون يوميا في الضفة الغربية أبشع الجرائم، لتكثيف الاستيطان، وجعل حياة السكان لا تُحتمل. مجازر، اعتقالات تعسفية، اغتيالات نشطاء، تدمير منازل، مصادرة أراض، وغيرها من الانتهاكات باتت تشكل الإطار العام للحياة في الضفة الغربية.

أصدقائي الأعزاء، ورفاقي الأعزاء،

في هذا الزمن من الأزمات المتعددة الأبعاد، زمن الفاشية، والحروب الإبادية الجارية، والتحضيرات المكثفة لحروب أخرى مقبلة، قد يكون من المفيد أن نمعن التفكير في أبرز ما يميز هذه الأزمة العالمية للرأسمالية المعاصرة، ويُفرقها عن أزمات القرن العشرين التي أفضت إلى كارثتين عالميتين. البعد الأول، الذي لم يكن موجودًا آنذاك، ويُهدد اليوم مستقبل البشرية على كوكب الأرض، هو الأزمة البيئية الناتجة عن قرون من التراكم الرأسمالي. أما البعد الثاني، فهو التيه الذي تعيشه الحركات الجماهيرية، أي غياب قوة مناهضة للرأسمالية قادرة على تمثيل بديل حقيقي أمام الجماهير. وهو ما يُترجم، من بين أمور أخرى، في ضبابية الوعي الجمعي على المستويات السياسية والأيديولوجية والتنظيمية...

أيها الرفاق، للمضي قدما في بناء البديل الثوري المنشود، لا غنى عن تلاقي النضالات. إن الكتلة التاريخية للعمال والفئات المهمشة تبنى وتتشكل ضمن الدينامية الشاملة لنضال جميع مكوناتها. وفقط من خلال هذه الدينامية العامة، تُظهر الصراعات الطبقية الإمكانات السياسية للحراك الجاري، وتدفع البروليتاريا الفاعلة إلى تبني تعبيرها السياسي الواعي. وعندما تتبنى الطبقات الكادحة هذا التعبير السياسي الواعي لمصالحها الطبقية، تكتشف نفسها مجددًا كفاعل أساسي في صناعة التاريخ. وفقط عبر هذا الفعل الجماعي، يتمكن مختلف الفاعلين في النضال الثوري، هنا وهناك، من بناء البديل المناسب، وإنهاء احتضار الرأسمالية في مرحلتها المتعفنة... أي احتضار الرأسمالية الواقعية المعاصرة.

فقط معا، وفقط معا، يستطيع البروليتاريون ومكونات الجماهير الشعبية كافة، كبح جماح وتصدي تصاعد العمليات الفاشية الجارية...

فلنشجع، أيها الرفاق، المزيد من تلاقي النضالات، سواء على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو بدرجة أولى على المستوى العالمي.

فلتُزهر ألف مبادرة تضامنية في سبيل فلسطين ومقاومتها الواعدة!

كل التضامن مع المقاومين في السجون الصهيونية، وفي زنازين العزل في المغرب، وتركيا، واليونان، والفلبين، وفي أنحاء أخرى من العالم!

الرأسمالية لم تعد سوى بربرية... فالمجد لكل من يتصدّون لها بتنوع أشكالهم وتعبيراتهم!

معا أيها الرفاق، وفقط معا، سننتصر!

لكم مني، جميعا، تحياتي الشيوعية.

رفيقكم، جورج عبد الله
باريس 24 مايو 2025

اتفاقيات التبادل الحر مع المغرب

اتفاقيات شراكة أم نظام هيمنة؟

علال الجديد

في مغرب ما بعد الاستقلال الشكلي، حسم النظام الحاكم الصراع لصالحه بعد تفكيك جيش التحرير الوطني والقضاء على المعارضة بجميع تلاوينها وتمكن من فرض خياراته السياسية والاقتصادية الليبرالية المرتبطة بالغرب الإمبريالي خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ووقع العديد من الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر سواء على المستوى الثنائي أو متعددة الأطراف يعني اتفاقيات من جميع الأحجام كبيرة، متوسطة وصغيرة ،ندكر منها على الخصوص : اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي ،مع الولايات المتحدة الأمريكية ،مع تركيا ومع مجموعة أكادير(مصر، تونس والأردن) واتفاقيات إفريقية وعربية أخرى. غير أن أهم هذه الاتفاقيات هي تلك الموقعة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996حيث بلغت واردات المغرب من الاتحاد الاوروبي 78،2٪ سنة 2017. وسبق للمغرب أن وقع أول اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1969 مع بعض الامتيازات لصالح صادرات المغرب غير أن الاتفاق الجديد لسنة 1976 تراجع عن ذلك وعمق الامتيازات لصالح الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق.

ومع انفجار أزمة المديونية مطلع الثمانينات، تدخلت المؤسسات المالية الدولية اللعينة لفرض « اصلاحات» ليبرالية جديدة على دول الجنوب ومنها المغرب. أفضت الى زيادة تحرير الاقتصادات الوطنية. هكذا انضم المغرب سنة 1987 الى الاتفاق العام حول التجارة والتعرفات الجمركية (الكات) وانخرط في المنطقة العالمية للتجارة سنة 1995 ووقع أول اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996. تهدف إلى تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتشمل إلغاء الرسوم الجمركية على معظم المنتجات الصناعية والزراعة تدريجيا.

إن مجمل الاتفاقيات التي أبرمها المغرب مع هذا الطرف أو ذاك، كانت تهدف إلى:

- فتح الحدود على مصراعيها وإلغاء الحقوق الجمركية في وجه السلع والبضائع الأجنبية.
- محافظة الدول الكبرى على حواجز غير تعريفية لحماية سوقها الداخلي (فرض سياسة حمائية كما فعل ترامب مؤخرا).
- – التضييق على الصادرات من المنتجات المغربية رغم هشاشتها بسبب تقلبات عملة الأورو والدولار.
- – استثناء المنتوجات الفلاحية من اتفاقيات التبادل الحر وتبني مجموعة من الإجراءات غير جمركية للحد من تصديرها (الحصص، فترة التصدير والثمن المرجعي).

هذه الاتفاقيات غير المتكافئة أدت الى تكريس عجز الميزان التجاري المغربي وتصاعده، مما أجبر المغرب الى اللجوء إلى جلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية عبر خصخصة القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والنظافة (اماندیس وليونيز وليدك) والتنازل عن حقوق العمال وغض الطرف عن ظروف اشتغالهم واعتماد المرونة في التشغيل وتكسير كل الحواجز الجمركية في وجه البضائع وفتح الأسواق للسلع والخدمات الأجنبية وبالتالي اغراق الأسواق الوطنية لبلدان الجنوب وهذا يلحق أضرارا كبيرة بالاقتصادات الوطنية لهذه البلدان .

إن جلب الاستثمارات الأجنبية لن يحد من هذا العجز بل يزيد من تعاظم المديونية الخارجية(107،9 مليار دولار أي 65٪ من الناتج المحلي الاجمالي للمغرب حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2024)ورهن مستقبل البلاد في أيدي المستعمر القديم/ الجديد وتعميق التبعية للاتحاد الاوروبي وللولايات المتحدة الأمريكية . وهكذا يتضح جليا أن اتفاقيات التبادل الحر وآلية الديون ما هما سوى أداتي هيمنة من شأنهما إدامة التبعية ونهب ثروات بلادنا. والتعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية اللعينة هو الذي عمق التوجه الليبرالي للسياسات المعتمدة لضمان مصالح الشركات متعددة الجنسيات وضمان سداد الديون.

تنفيذا لبنود اتفاقيات التبادل الحر وفي إطار التقسيم الدولي للعمل والتبادل غير المتكافئ، يجد المغرب نفسه مجبرا على تصدير المواد الأولية (المواد الخام والمنتجات البحرية والفلاحية) والمنتجات المصنعة ذات قيمة مضافة منخفضة من جهة وعلى استيراد المنتجات الصناعية ذات ذات قيمة مضافة عالية والتقنيات المتطورة والمنتجات الغذائية من جهة أخرى. وهذا يوضح تدهور شروط التبادل الحر التي غالبا ما تكون لصالح الأطراف القوية ،لذا يحيط بها جدار سميك من التعتيم وشح المعلومات بشأنها حيث تتم كل جلسات التفاوض في جلسات مغلقة وتنحصر المعلومات في إطار اللجنة المشتركة. ولا يطلع عليها لا الشعب الذي يدفع تكلفة نتائجها ولا البرلمان، ويتم التوقيع عليها خارج مؤسسات الدولة.

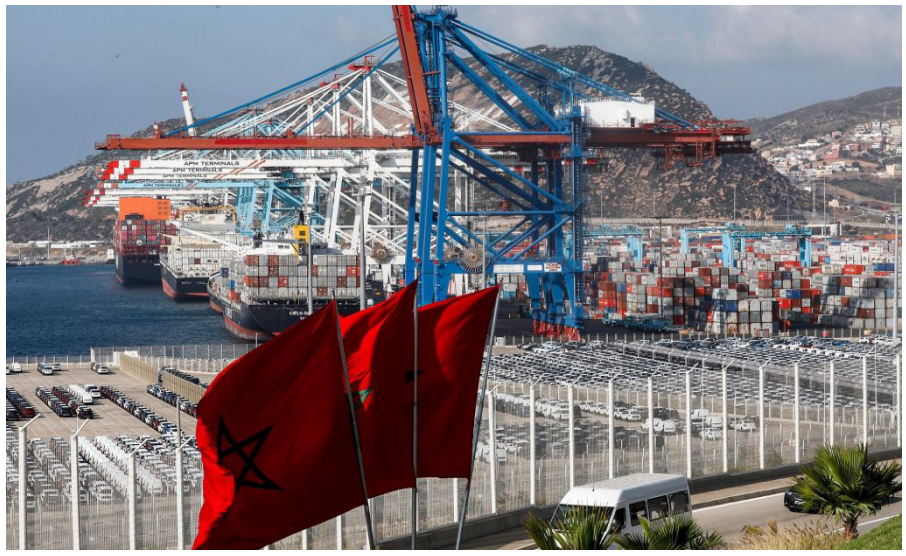

> إن عدم فرض الحقوق الجمركية على الواردات الأجنبية، يفقد المغرب مداخيل جمركية مهمة والأخطر من ذلك هو فقدانه السيادة الوطنية خاصة السيادة الغذائية. واتفاقية الصيد البحري خير مثال على ذلك، فالمواطن المغربي تصله مادة السردين ب 20 الى 25 درهم في المدن غير الساحلية بينما المواطن الأوروبي يستهلك الكمية الكافية وبثمن مناسب وتصله أنواع سمكية متنوعة ،يجهل المواطن المغربي حتى اسمها .

وكما رأينا في مضامينها غالبا ما تكون في مصلحة الرأسمال العالمي في غياب المراقبة والاشراف على تنقل الرساميل. فهي ترتكز على حرية حركة الرأسمال، حرية الاستثمار بمعنى فتح كافة القطاعات لجشع الرأسمال العالمي وخصخصة القطاعات الحيوية بما في ذلك الخدمات. وتفكيك جميع القوانين التي من شأنها أن تحد من حرية حركة رؤوس الأموال والسلع وأرباح الشركات المتعددة الاستيطان. في المقابل تعمل على تقييد تنقل الأشخاص والحد من حرية تنقلهم حيث تضع الحواجز الصارمة في وجه المهاجرين من دول الجنوب من جميع الألوان قانونية ومادية ،كبناء الأسوار(الحدود بين المكسيك وأمريكا) والأسلاك الشائكة (الحدود بين اسبانيا والمغرب) واستعمال التقنيات المتطورة من طائرات وأقمار اصطناعية وغيرها من الوسائل، ومع الأسف تشارك الدول المصدرة للهجرة أكثر من أي وقت مضى في اغلاق حدودها أمام مواطنيها .وفي حالة تواجدهم فوق اراضي الاتحاد تقوم بترحيلهم، والحالة الوحيدة ربما تستثنى من هذه القيود هي هجرة الأدمغة عند الحاجة ،واليد العاملة الموسمية والمرغوب فيها وقبول تشغيل بعض المهاجرين لكونهم يمثلون يد عاملة رخيصة وغير مكلفة وبدون حقوق (عاملات الفراولة باسبانيا وعمال الفلاحة الموسميين بفرنسا).ويمكن العودة إلى نصوص الاتفاقيات التجارية للتبادل الحر للوقوف على حجم اللاتوازن بين المغرب و الأطراف الأخرى، لا من حيث حجم الشركاء ولا من حيث الوزن الاقتصادي لكل منهما. هذا اللاتوازن وغير المتكافئ للتبادل الحر كان له تداعيات كبيرة تجلت في جوانب متعددة، شملت التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تفاوت في النتائج بين الاتفاقيات. سجل المغرب عجز تجاري مع عدد من الشركاء وتراكمت ديونه ونتج عن ذلك، تدهور الخدمات العمومية في كل المجالات وتفشي الأمية والبطالة في صفوف الشباب وتراجع المرفق العمومي مقابل تشجيع القطاع الخاص وتفكيك الاقتصاد المحلي خاصة تلك القطاعات التي تتعرض للمنافسة كالجلد والنسيج، وتفكيك قوانين الشغل وتسريح العمال وافلاس المنتجين المحليين بغية الاستجابة لمتطلبات الانفتاح الليبرالي .كما سمحت هذه الاتفاقيات الاستعمارية بنهب الثروات الطبيعية المائية (الزراعات التصديرية)والبحرية(الصيد المفرط في المياه المغربية) والمنجمية(استغلال مناجم المغرب) من طرف الشركات الأجنبية العملاقة والرأسمال المحلي المتعاون معها، لا يهمهم في ذلك لا تلويث البيئة و لا نبض المياه الجوفية ولا اجتثاث الأشجار ولا القضاء على التنوع البيولوجي، همهم الوحيد هو الربح ثم الربح.

إن عدم فرض الحقوق الجمركية على الواردات الأجنبية، يفقد المغرب مداخيل جمركية مهمة والأخطر من ذلك هو فقدانه السيادة الوطنية خاصة السيادة الغذائية. واتفاقية الصيد البحري خير مثال على ذلك، فالمواطن المغربي تصله مادة السردين ب 20 الى 25 درهم في المدن غير الساحلية بينما المواطن الأوروبي يستهلك الكمية الكافية وبثمن مناسب وتصله أنواع سمكية متنوعة ،يجهل المواطن المغربي حتى اسمها .

يمكن أن نستنتج، أن اتفاقيات التبادل الحر بين المغرب والاتحاد الاوروبي خاصة عمقت عجز الميزان التجاري، بل ساهمت في دفع الوضع نحو الأسوأ، فككت الخدمات العمومية ودمرت النسيج الانتاجي الزراعي والصناعي. فتطبيق اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق (المتفاوض حوله حاليا) سيعمق العجز وسيكون له تأثيرات سلبية ليس على قطاعات التصدير بل ستشمل جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

- بناء على ما تقدم، على الشعب المغربي وشعوب دول الجنوب رفض هذه الاتفاقيات الاستعمارية، فهي غير ديمقراطية وغير شفافة وغير متوازنة لا من حيث الشكل والمضمون، ولا تعبر عن اتفاقيات شراكة متبادلة رابح- رابح . انها تشكل الى جانب المديونية الخارجية أدوات النهب والهيمنة عبر تحرير متواصل للاقتصاد الوطني بمباركة المؤسسات الدولية اللعينة التي أنشئت لإدامة الاستعمار لدول الجنوب في شكله الجديد.

في أي ظروف ستعود يا 20 يونيو؟

ج. حسن

بعد أيام ستحل الذكرى 45 لانتفاضة 20 يونيو سنة 1981 وهي مناسبة للترحم على أرواح الشهداء والتأكيد على ضرورة استمرار النضال من أجل طي نهائي لصفحات الماضي وذلك من خلال الاعتذار الرسمي للدولة المغربية عن الجرائم التي ارتكبها ممثلوها، والذين يجب محاكمتهم وإنصاف الضحايا والمناطق وضمان عدم تكرار ما جرى.
لكن، لتحقيق هذا، لابد من الوقوف عند الحيثيات التي كانت سببا في انتفاضة 20 يونيو وكيف هي الآن سنة 2025.

× فعلى مستوى النظام القائم، فإنه لم يستطع إيجاد الأجوبة والحلول المناسبة لمختلف الأزمات التي كان يعيشها المغرب، فعلى المستوى السياسي لم يقبل حتى بما سماه المسلسل الديمقراطي الذي أطلقه 6 سنوات قبل بحكم طبيعته التي لا يمكن أن تكون ديمقراطية.

× ومع بداية سنوات الجفاف وتخلف الاقتصاد الوطني التبعي، وجد النظام نفسه مضطرا لمزيد من الاستدانة لتغطية تكاليف حرب الصحراء، هكذا فرضت عليه المؤسسات المالية الدولية، البنك الدولي والبنك العالمي عدة إجراءات لا شعبية، منها خوصصة بعض القطاعات الاستراتيجية وتقليص ميزانيات القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة وغيرها والتقليص من ميزانيات صندوق المقاصة والموازنة وبالتالي الزيادة في أثمنة العديد من المواد الأساسية منها الخبز، لذلك سمى البصري شهداء 20 يونيو بشهداء «الكوميرة» مما أدى إلى احتقان اجتماعي، ودفع بالقوى الديمقراطية والتقدمية إلى التنديد بهذه السياسات الطبقية اللاشعبية رغم الخلفيات المتباينة لهذه القوى في مواقفها.

في هذا السياق، دعت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل حديثة الولادة والمدعمة أساسا من طرف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية آنذاك إلى إضراب عام يوم 20 يونيو، هذا الإضراب الذي استجابت له الطبقة العاملة والتجار الصغار والمتوسطين بشكل كبير وخاصة بالدار البيضاء، وأصاب خدام المخزن، مقدمين، شيوخ وبوليس سري بالسعار وبدأوا يحاولون الضغط على التجار لفتح محلاتهم وعلى سائقي حافلات النقل الحضري العمل، مما أشعل المواجهة بين المواطنين/ات المكتوية بنيران السياسات المخزنية اللاديمقراطية واللاشعبية وبين قوى القمع والجيش الذي أطلق الرصاص كعادته، أسفر عن قتل المئات من المواطنين/ات.

× هذا المسلسل الذي أطلقه النظام مع حكومة عصمان/ الأحرار في نسختها الثانية التي استبدلها بحكومتي المعطي بوعبيد/ الاتحاد الدستوري، هذه الحكومات التي ليست فقط أدوات في يد النظام للهجوم على القوت اليومي لأوسع الجماهير، بل أدوات التي من خلالها يتم تقتيل الجماهير الشعبية بكل من البيضاء سنة 1981 ومراكش والناظور سنة 1984 فيا لمكر الصدف !

فماهي الدروس والاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من هذه الحقائق؟

× إن الأحزاب الإدارية، التي صنعها المخزن في دواليب وزارة الداخلية مسؤولة بشكل كبير كخادمة للمشروع المخزني عن كل هذه الأزمات التي يتخبط فيها المغرب، فهذه الكائنات ليست أحزاب عادية بل فقط أدوات مخزنية لخلق تعددية وهمية من أجل تكريس مزيد من التبعية والتخلف وخدمة لمصالح شخصية ضيقة وللمشاريع المخزنية وما الفضائح التي تنبعث كل يوم في مختلف المجالات ابطالها قياديون/ات منهم إلا دليل على طبيعة هذه الكائنات الحزبية.

× إن الأحزاب الوطنية والتقدمية على اختلاف الوانها، وإن اختلفنا معها في عديد من الممارسات والمواقف، فإنها كان لها امتداد جماهيري في الأحياء الشعبية وتحظى بمستوى من الثقة في هذه الأوساط وكانت أحلام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي موضوعة على عاتقها، كما أن المركزية النقابية، الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، رغم كل ملاحظاتنا، كانت لها الجرأة في اتخاذ قرارات نضالية زعزعت أركان النظام مما أجبره على استعمال الجيش لقمع أي تحرك جماهيري.

× إن عموم الجماهير الشعبية عامة كانت تتفاعل إيجابيا مع نداءات القوى التقدمية، إضرابات، انتفاضات، بل وتساهم في نشر بيانات هذه القوى حتى وإن لم تكن منتمية معها بسبب الآمال في التغيير ومن أجل الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية. فإذا كانت الأوضاع هكذا في بداية الثمانينات فكيف هي سنة 2025؟

ففيما يخص النظام القائم، فجوهره لم يتغير قط، لكن غير من آليات اشتغاله، فعلى المستوى السياسي لازال يعيش في مازق ملف الصحراء، مما يكلف المواطن/ة المغربي، الدافع/ة للضرائب أموالا ضخمة، كانت ربما ستحسن من مستواه المعيشي، كما أنه رغم نجاحه في تدجين أغلب الأحزاب المندمجة في «ديمقراطيته». ديمقراطية الواجهة، فإنه لا يستطيع التعامل مع المعارضة الحقيقية بشكل طبيعي وفقا للقوانين القائمة رغم تخلفها عن ما هو دولي، مما يدفعه على التضييق عليها بشتى الوسائل وهذا يثبت هشاشته وعدم قدرته للدفاع عن مخططاته ومشاريعه التي يفضح الواقع المعيشي اليوم لأوسع الفئات الشعبية فشلها، فعلى المستوى الاقتصادي، فالنظام القائم يرفض بناء نظام اقتصاد ليبرالي منسجم مع إدعاءاته، لكون المخزن في جوهره يستند على الريع والرشوة والفساد في استمراره، بل وصل إلى مستوى غير مسبوق في افتراس أي مصدر من مصادر الثروة، أراضي الجموع، غابات، مياه البحر والبر، مناجم من خلال قوانين يمررها برلمان الأعيان، وهذا لم يمنعه من الاستمرار في تذيل مختلف المؤشرات في التنمية البشرية، مما يبين بما لا يدع مجالا للشك، أن أصل الداء هو طبيعة النظام القائم وزبانيته. فإذا كان النظام كذلك، فما هو واقع القوى الحية والتقدمية؟

إن القوى التي كان لها امتداد جماهيري في الأوساط الشعبية، عمال، فلاحين، تجار صغار وطلبة وغيرهم/هن رغم طابعها الإصلاحي والتي كان يعول عليها من أجل تغيير الواقع المأزوم، فقدت هويتها ومصداقيتها، بل وأصبحت أكثر مخزنية من المخزن وفقدت كل أطرها الذين/ اللواتي لهم/لهن حد أدنى من المصداقية وقيم نضالية كما فقدت أي امتداد لها وأصبحت قواعدها سابقا، إما ملتحقة بإحدى التنظيمات الإسلامية أو ناقمة على كل التنظيمات السياسية والنقابية والجمعوية بسبب الخيانة التي تعرضت لها، وبذلك أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام أي تغيير حقيقي لصعوبة إقناعها باختلاف المشاريع السياسية، وهذه إحدى نتائج سياسات النظام المخزني المتمثلة من جهة في إدماج بعض النخب المستعدة لذلك في بنياته ومن جهة ثانية تشويه سمعة المخلصين/ات والأوفياء للمبادئ التي من أجلها يناضلون والعمل على عزلهم/هن عن حاضنتهم/هن الاجتماعية، عمال، فلاحين، طلبة عموم الكادحين/ات فما العمل إذن؟ إن الجواب على هذا الإشكال، يتطلب إعادة القراءة للواقع السياسي بالبلاد من منظور ماركسي لنيني وتحديد الفاعلين/ات السياسيين ومواقعهم/هن الطبقية واستحضار المتغيرات الحاصلة سواء محليا أو إقليميا أو دوليا، ومن ثم تحديد نوعية التحالفات ومستوياتها انطلاقا من معطيات ميدانية قاعدية وليس عاطفية أو إيديولوجية هلامية بناء على برامج محددة في الزمان والمكان تستهدف أساسا القضاء على المخزن وبناء نظام ديمقراطي شكلا ومضمونا، لكون هذا الهدف هو المشترك مع العديد من التنظيمات الأخرى، لكن حتى يستطيع النهج الديمقراطي العمالي أن يلعب دورا محوريا في هذه السيرورات، لابد من إعادة تصحيح العديد من الاختلالات التي يعرفها، يمكن تلخيصها في إعادة بناء الذات باحترام مضامين مقررات الحزب والعمل على تجسيدها على أرض الواقع وتفعيل المحاسبة الفردية والجماعية وتوطيد العلاقات الرفاقية بما يعطي للحزب جاذبية حتى يتمكن من التجذر في أوساط عموم الكادحين/ات ومنهم/هن الطبقة العاملة التي لها مصلحة في التغيير والمؤهلة لذلك بحكم موقعها الطبقي في علاقات الإنتاج. إن المهمة ليست سهلة كما قد يعتقد البعض وليست مستحيلة كذلك، لكن النجاح يتطلب الجرأة في طرح الإشكالات والجدية في البحث عن الحلول بعيدا عن القوالب الجاهزة، والحزب يتوفر على التجربة والأطر ما يؤهله من خلخلة هذا الواقع السياسي المأزوم، فهل سنرى مبادرات تصب في هذا المعنى؟ التاريخ هو الحكم.

> إن الأحزاب الإدارية، التي صنعها المخزن في دواليب وزارة الداخلية مسؤولة بشكل كبير كخادمة للمشروع المخزني عن كل هذه الأزمات التي يتخبط فيها المغرب، فهذه الكائنات ليست أحزاب عادية بل فقط أدوات مخزنية لخلق تعددية وهمية من أجل تكريس مزيد من التبعية والتخلف وخدمة لمصالح شخصية ضيقة وللمشاريع المخزنية...

أي دور للدول الجنوب أمام تغول النظام النيوليبرالي؟

في ظل هيمنة النظام النيوليبرالي، من المنتظر ان تلعب دول الجنوب او ما يطلق عليه بالجنوب العالمي دورًا حاسمًا لمناهضة تغول الرأسمالية المعولمة، اذ عليها ان تعمل لرفع تحديات عالمية، خاصة في مجالات الاقتصاد والسياسة. فدول الجنوب واجهت ولا تزال تواجه صعوبات جمة على كثير من الأصعدة، الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية، وذلك نتيجة لتطبيق برامج التقويم الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية، فترتب عنها زيادة في الديون اثقلت كاهل الشعوب وقللت من الاستثمارات العامة، كما أدت لتدهور الخدمات الأساسية وتجميد الأجور والاجهاز على العديد من المكتسبات التي حققتها الشعوب وطبقاتها العاملة، منذ نهاية الحرب العالمية، بفضل تضحيات جسام. هذا الوضع فرض على دول الجنوب، وعلى شعوبها أساسا، ابتداع آليات كفيلة بصد الهجوم النيوليبرالي والامبريالي الغربي، فشكلت احلافا وجبهات عدة لهذا الغرض، ومن هذه الآليات من تهدف لتلطيف النظام الرأسمالي مع الاستعداد للاستمرار في العيش في كنفه، ومنها، عكس ذلك، من تؤكد على استحالة الخروج من الوضع الكارثي الذي يتواجد فيه الجنوب العالمي، بل شعوب العالم بأسره، من دون الخروج من النظام الرأسمالي نفسه. وفي هذا الإطار يندرج بناء الاممیات الماركسية السابقة وتتعزز المحاولات الحالية.

ماذا نعني بدول الجنوب وكيف انعكس هجوم النظام النيوليبرالي المعولم على شعوبها؟

بوتبغي الحسين

ان دول الجنوب او ما يصطلح عليه حاليا بالجنوب العالمي (le Sud global) هو تعبير لا علاقة له بتقسيم جغرافي محدد بل يستعمل عادة من طرف المحللين للإشارة لبنيات سوسيو-اقتصادية، فالمفهوم يرمز به لأمم تتواجد بهامش النظام الاقتصادي العالمي او التي لها علاقة تبعية بالغرب الامبريالي، خاصة بالولايات المتحدة الامريكية او بأوروبا. فكلمة الجنوب العالمي او دول الجنوب هي مصطلحات تؤدي نفس المعنى وكثيرا ما يتم استخدامها في سياق تعبئة بلدان بعينها بخصوص مخاوف او مصالح مشتركة، خاصة تلك البلدان التي لها علاقة بالقوى الكبرى فيما يتعلق بقضايا كالتجارة او فيما يتعلق بمشاكل كالدين الخارجي او تغيرات المناخ مثلا.

عمليا يعبر عن مصالح دول الجنوب او ما يسمى بالجنوب العالمي من خلال مجموعة ال77 بالأمم المتحدة التي تشكلت كتحالف للبلدان النامية، هذا التحالف الذي تم تأسيسه سنة 1964 بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED)بهدف تنسيق جهودها و تعزيز مصالحها الاقتصادية و السياسية المشتركة. فالتحالف يضم حاليا ما يناهز 134 دولة غالبيتها من أمريكا اللاتينية والكاريبي وافريقيا واسيا تسعى لإرساء أسس لعلاقات اقتصادية أكثر عدلا فيما بين دول الجنوب وباقي دول العالم. وفي المنتظم الدولي تسعى المجموعة لخلق آليات كفيلة بتنسيق وتعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة لهذه الدول مع وضع هذه الآليات في متناولها حتى تتمكن من اسماع رأيها بخصوص القضايا الاقتصادية الكبرى مع الحرص على تشجيع التعاون جنوب -جنوب.

رغم كل ما قيل عن الجنوب العالمي، فلا بد من التأكيد على وجود فوارق واختلافات كبيرة بين الدول التي يتكون منها هذا الجنوب. فاذا اخذنا مثلا حالة كل من البرازيل ودولة موزمبيق، وهي دول تعتمد من حيث سياساتها الاقتصادية على تصدير المواد الأولية، فإننا نلاحظ ان البرازيل يتمتع بنفوذ قوي بداخل دول الجنوب في حين ان الناتج الإجمالي المحلي لموزبيق ضعيف جدا بحيث، حسب صندوق النقد الدولي، أنهي سنة 2023 ب 20،8 مليار دولار فقط، كما ان الأسس التي ترتكز عليها العلاقات بين كل واحدة من دولة الجنوب العالمي مع القوى الغربية مختلفة تماما.

معلوم انه قبل توظيف صيغة الجنوب العالمي، استعمل تعبير «العالم الثالث»، وهو مفهوم ظهر ابان الحرب الباردة ويشار به للدول التي لا تنمي للعالم الأول المكون من الدول الغربية المصنعة ولا لدول العالم الثاني الذي تتكون من مجموعة الدول الاشتراكية والشيوعية. إضافة لمفهوم العالم الثالث، استخدم ايضا تعبير الدول النامية او الدول التي في طريق النمو. اما الدولة المتميزة في إطار الجنوب العالمي فهي بلا جدال الصين الشعبية التي تعد اقوى دولة اقتصادية وسياسية. فهي القوة الاقتصادية الثانية عالميا بحيث عرفت نموا اقتصاديا مطردا منذ 1980. فما بين 1994 و2022 عرف الإنتاج الإجمالي المحلي للصين ارتفاعا سنويا وصل 8،7%، وقد بلغ الدروة سنة 2007 حيث حقق 14،2%+. هذه العوامل مجتمعة جعل البعض يرى ان الصين لا شيء يربطها بالجنوب، ليس فقط على المستوى الاقتصادي ولكن أيضا بالنفوذ الجيو-سياسي الذي تمارسه حاليا على المستوى العالمي، ورغم ذلك فهنالك من المحللين، ومنهم غربيين، الذين يقدرون على ان تجارب الماضي مع الامبريالية الغربية تجعل من الصين أحد مكونات الجنوب. فبهذا الخصوص صرح نائب الرئيس الصيني 2023 في الخطاب السنوي امام الجمعية العامة للأمم المتحدة بما معناه ان الصين عضو طبيعي بالجنوب العالمي لأنه يتنفس نفس الهواء ككل الدول النامية التي يعمل معها لبناء مستقبل مشترك. اما فيما يتعلق بروسيا الاتحادية، فهي كالصين، قوة صاعدة تواجه الغرب التوسعي، وقد سبق لها ان نظمت منتدى حرية الأمم بمشاركة 400 مندوب من 60 دولة بهدف جمع دول الجنوب العالمي ضد ما سمته بالاستعمار الغربي الجديد.

من خلال ما سبق يتضح ان الجنوب العالمي هو مفهوم جيوسياسي يجمع مجموعة متنوعة من الدول لا تجمع بين معظمها قواسم مشتركة، بحيث تتواجد بها، الى جانب قوى كبرى كالصين وروسيا والهند، دول أخرى تشكو الفقر والهشاشة وعدم الاستقرار. لهذا أمكن القول ان هذا الجنوب يرمز في حقيقة الامر لطلب ملح لدول في اسماع رغبتها في إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب. فهذا المفهوم يجمع دولا عانت كثيرا من الانعكاسات السلبية للعولمة، لهذا فالجنوب العالمي ليس بمكان محددا أكثر ما هو وضع وتوجه. والأمكنة والشعوب التي يتشكل منها هذا المجال ليست بجديدة، بل ان توحدها تحت تأثير اضرار العولمة هو الذي ميز ما يطلق عليه اليوم بالجنوب العالمي عما سمي سابقا بالعالم الثالث. فالجنوب العالمي يتمحور حول مناطق من العالم التي عرفت الكثير من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تحمل الاضرار البالغة الناجمة عن التحديات التي واجهها العالم في ظل العولمة، وضمن قائمة هذه التحديات يمكن ذكر الفقر والمجاعة وكذلك موجات الهجرة القسرية وتدهور الطبيعة وانتهاك حقوق الانسان والحقوق المدنية زيادة عن الحروب والامراض الاجتماعية.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة لم يعمر وهم العالم الجديد والسلم والعيش الرغد الذي لا طالما تشدق به أنصار العولمة النيوليبرالية الا بضع سنوات لتسقط أوراق التوت وينكشف الواقع المر للواهمين الحالمين. فمنذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي شن النيوليبراليون بقيادة الأمريكي «ريغان» والإنجليزية «تاتشر» هجوما كاسحا على الشعوب والطبقات الشعبية وعلى رأسها العمال فكانت ضحاياه الأكثر تضررا من الجنوب. هذا الهجوم شهد تصعيدا مع سقوط جدار برلين حيث أصبحت الامبريالية الامريكية هي سيدة العالم فأخذت توظف منظمة الأمم المتحدة لشرعنة تدخلاتها العسكرية التي عرفت لحظاتها الأولى مع حرب الخليج 1990 متبوعا بالتدخل في الصومال 1992. هذه الحروب كما هو الحال مع الحرب اليوغسلافية والإبادة الجماعية برواندا بينت بما لا يدع مجالا للشك استحالة استمرار العيش في ظل الرأسمالية المتوحشة.

ان علاقة الهيمنة والقوة تشكلان جوهر العولمة الرأسمالية، فالسوق في حاجة دائمة لقوات مسلحة يتم استعمالها عند الحاجة للحفاظ على سلطة رأس المال، والحروب التي تشهدها اليوم كل من افريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى كثيرة من العالم خير شاهد على تنامي الاقتصاد الافتراسي الذي يعد في نفس الوقت أحد مكونات العولمة ومن نتائجها. فسلطة السوق وتلك التي تتمتع بها المنظمات الاقتصادية العالمية، بدء بالبنك العالمي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، غير كافية لمواجهة الكوارث الاجتماعية المترتبة عن العولمة النيوليبرالية. ونظرا لعلاقة الأمريكيين والأوروبيين، خاصة في المجال الاقتصادي، فقد جعلت من تعزيز دور حلف شمال الأطلسي، باعتباره الجناح المسلح للعولمة، امرا ضروريا.

امام توحش النظام الرأسمالي النيوليبرالي المعولم والهيمنة المطلقة للإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لم يبقى امام الجنوب العالمي الا التكتل وتشكيل احلاف وجبهات تضع من بين أهدافها التنبيه والتوعية بالخطر المحدق الذي يستهدف عنصرين أساسيين لاستمرار الوجود على البسيطة الا وهما الانسان والطبيعة. هكذا تشكلت العديد من الجبهات ومنها ما لايزال قيد التشكل غالبيتها تسعى لتلطيف الرأسمالية والحد من مخاطر العولمة مع الاستمرار في التعايش معها، ومنها التي حسمت امرها وتؤكد ان استمرار العيش سواء بالنسبة للجنوب العالمي وللإنسانية جمعاء يستحيل من دون الخروج من النظام الرأسمالي نفسه، وفي هذا الإطار يندرج بناء الاممیات الماركسية السابقة وتتعزز المحاولات الحالية.

النهج الديمقراطي
الملف
■ العدد : 608
■ من 5 الى 11 يونيو 2025
annahjad@gmail.com

أي إمكانية لبعض الدول الإفريقية لمواجهة هيمنة دول الشمال؟

ج حسن

تعرف العلاقات بين دول الشمال خاصة المستعمرة سابقا ودول الجنوب تغيرات كبيرة ومتنوعة. هذه التغيرات ترجع إلى عدة أسباب منها، استمرار محاولة فرض الأنظمة الامبريالية لسياساتها على مختلف دول الجنوب، كل واحدة حسب موقعها الجيوسياسي وتاريخها ومقدراتها الاقتصادية، كل هذا في ظل الأزمة البنيوية التي يعيشها النظام الرأسمالي المعولم والذي لم يساهم سوى في تأزيم الأوضاع لعموم الجماهير الكادحة وخاصة في دول الجنوب، لكن كذلك في ظل صعود وتطور دول محسوبة على الجنوب والتي تمكنت من المعرفة العلمية والتكنولوجية والعسكرية، هذه العوامل أهلتها لتواجه الدول الامبريالية ندا للند سواء عسكريا كما هو الشأن بالنسبة لروسيا أو اقتصاديا وعسكريا كالصين وخلق مجموعة دول البريكس التي تعمل من أجل الخروج من هيمنة النظام النقدي الدولي الذي يخدم أساسا مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف الدول الامبريالية العالمية، هذه الأوضاع انعكست على دول الجنوب، فمنها من يقترب من دول البريكس خاصة روسيا والصين وأخرى لازالت مرتبطة بالنظام الامبريالي المعولم كدول «الاتحاد المغاربي» رغم الاختلاف الشكلي بين أنظمة هذه الدول.

فما هي أفق المواجهة بين هاتين المجموعتين الافريقيتين مع دول الشمال؟ وهل هناك إمكانية تحررها من التبعية لها؟

فبالنسبة لدول الساحل، مالي، النيجر وبوركينافاسو، الأنظمة القائمة فيها يقودها الجيش، لكن بعقلية وطنية تستهدف أولا طرد فرنسا الاستعمارية وجيوشها من أراضيها وإلغاء كل العقود التي كانت مع شركات فرنسية خاصة وأن هذه الأخيرة، لم تكن تحترم مضامين الاتفاقيات بسبب عمالة القادة السابقين في هذه الدول لأمهم فرنسا وإعادة بناء اقتصاداتها على أساس تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وفي تكامل بينها، كما تعمل على تجاوز تأخرها سواء في القطاعات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة أو توفير الوسائل الضرورية من مكننة من أجل تطوير فلاحتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو لاستخراج معادنها وتحويلها في البلاد من أجل الرفع من قيمتها المضافة إضافة إلى العمل على محاصرة العملاء وتقوية جيوشها للدفاع عن أوطانها ومحاربة الحركات الإرهابية أدوات الامبريالية الفرنسية وخدامها. فإذا كان قادة هذه الدول الثلاث عازمين على التحرر من التبعية خاصة لفرنسا، فإن عدة عراقيل توضع لمسيرتهم التحررية، منها حدودها مع دول تعرف عدم الاستقرار، النيجر مع ليبيا ونيجريا إضافة إلى تشاد التي تحادي السودان ومالي مع الجزائر وساحل العاج وبوركينافاسو مع ساحل العاج خاصة، هذا النظام الذي أثبت أنه خادم للامبريالية الفرنسية وأنه يوظف كل إمكانياته من أجل خلق مشاكل لهذه الدول سواء من أجل محاولة القيام بانقلابات أو بتأليب مجموعة CEDEA على هذه الدول خاصة بعد انسحاب الدول الثلاث من الفرنك الفرنسي الإفريقي وخلق عملة واحدة لها وبنك مركزي لها. كل هذه المعطيات، إضافة إلى تعدد الإثنيات بهذه البلدان يجعل عملية تحرر هذه البلدان صعبة، لكن غير مستحيلة، خاصة إذا نجحت العملية كذلك بكل من السينغال وتشاد وبنين وافريقيا الوسطى، يبقى أن الأحزاب الشيوعية غائبة في هذه السيرورات التحررية في ظل ظهور النزعة الأفريقانية ذات نفحة ثورية التي تركز بالأساس على توظيف القيم السائدة بمضمون تضامني. فهل ستقف روسيا والصين في صف هذه الدول ضد أي هجوم محتمل على هذه الأنظمة؟ ذلك هو السؤال.

أما دول شمال إفريقيا خاصة المغرب، الجزائر وتونس، فإن كل المؤشرات تبين صعوبة تحرر أي دولة من هذه الدول من التبعية لدول الشمال في الظرف الراهن للاعتبارات التالية. فالنظام المغربي هو نظام عميل واستمراريته مرتبطة جدليا بعلاقاته الوطيدة مع كل من فرنسا، أمريكا والكيان الصهيوني وكل محاولاته تصب فقط في خدمة النظام وليس عموم الجماهير الكادحة خاصة في ظل ضعف القوى اليسارية الجذرية والديمقراطية وتشتتها، إضافة على عدم وضوح باقي القوى الحية من عدة قضايا، أما الجزائر فهي رغم الإمكانيات التي تتوفر عليها، فإن حكم الجزالات جعلها تضيع فرصة تاريخية فعوض أن تعمل مع دول الساحل في إطار الاحترام المتبادل بين الدول وتشكيل قوة إقليمية اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، في إطار التكامل بينها، أخطأ النظام حساباته وقام بمناورات ساهمت في عزلته، بل وفي كل مرة يتوسل لأسياده ليس من أجل بناء دولة قوية ديمقراطية في مختلف أبعاد الديمقراطية وإنما من أجل الحفاظ على مصالح الجزالات التي تتناقض مع أي تحالف إقليمي حقيقي، أما تونس قيس سعيد، فإضافة إلى كونها دولة لا تملك مقومات المواجهة مع الإمبريالية، فإن ارتماء قيس سعيد في أحضان جزالات الجزائر، يجعل عملية أي تكتل مغاربي صعب المنال، وبالتالي صعوبة أي تحرر من التبعية في أفق بناء مجتمعات اشتراكية ذي الأفق الشيوعي.

فالدول الامبريالية متحالفة فيما بينها وبالتالي مواجهتها يفرض بالضرورة تكتلات تسمح بذلك.

اليسار في أمريكا اللاتينية شوكة في خاصرة أمريكا

علال الجديد

تمتد امريكا اللاتينية على مساحة شاسعة وتبلغ حوالي 20 مليون كيلومتر مربع ويسكنها حوالي 670 مليون نسمة، غالبيتهم (80٪) يتواجدون في التجمعات الحضرية. كما تتميز بتنوع جغرافي كبير، وحواجز طبيعية كبيرة تؤثر على التوزيع السكاني بالمنطقة. كما تتميز بغنى وتنوع مواردها وبها أكبر مخزون استراتيجي للطاقة، وتتسم بالتنوع الشديد فيما بينها، وبأنها تشترك بثقافة وتاريخ موحد، حيث ناضلت شعوبها ضد الاستعمار الاسباني والبرتغالي سنين طويلة.

ومع ظهور الأفكار الثورية (عصر الأنوار ق. 18)، بدأت الشعوب تتطلع نحو الاستقلال والتحرر من الاستعمار واندلعت الثورات الاجتماعية. وذلك ما تجسد بوضوح في تجارب التحرر في أمريكا اللاتينية.

ففي عام 1810، قاد الثائر سيمون بوليفار الثورة في فنزويلا وفي العام التالي أعلن الاستقلال، ليواصل كفاحه ما بين 1830–1821، محررا كولومبيا، بيرو بوليفيا التي سميت باسمه تكريما له. وفي الأرجنتين، قاد خوسيه دي سان مارتن حركة التحرر في عام 1816وأعلن الاستقلال عن الاسبان، ونجح في مساعدة تشيلي على نيل استقلالها عام 1823م.والبرازيل أعلنت استقلالها عام 1822م على يد بيدرو الاول، الوصي البرتغالي وفي عام 1825م، اعترفت البرتغال رسميا باستقلال البرازيل، في الوقت ذاته كانت العديد من الدول اللاتينية تخوض صراعات دموية من أجل الاستقلال، وبلغ عددها 18 دولة مستقلة بحلول عام 1850بينما بقيت منطقة بورتوريكو مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية وغويانا ظلت مقاطعة فرنسية الى يومنا هذا. إن مسار التحرر في أمريكا اللاتينية رحلة معقدة نحو بناء هوية مستقلة، ويمثل انعكاسا لنضال طويل الأمد في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولا تزال هذه التجارب مستمرة تشكل أساسا التحديات التي تواجه القارة في سعيها نحو ترسيخ قيم الاستقلال والتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي انتصارا لفكرة سيمون بوليفار حول وحدة هذه الدول.

لكن الصراعات الداخلية، جعلت من هذا الورش العظيم مستحيلا أو لنقول مؤجلا رغم محاولة هوغو شافيز إعادة إحياءها عند وصوله للسلطة في فنزويلا.

فبعد عقود طويلة من سلطة الأنظمة الشمولية والديكتاتوريات العسكرية، استطاعت جمهوريات امريكا اللاتينية أن تلحق تدريجيا بركب الديمقراطية خلال الثمانينات و التسعينات، والاتجاه نحو اليسار مع وصول هوغو شافيز في فنزويلا 1998، ولاحقا انتصار شخصيات تقدمية ووصولها الى السلطة: لولا دي سيلفا في البرازيل 2002، الزوجان كوشنير في الأرجنتين 2003، بيبي موريخا في الأوروغواي، ايفو مورايس في بوليفيا، رفاييل كوريا في الاكوادور، دانييل أورطيكا في نيكاراغوا وميشيل باشلي في تشيلي وغيرهم. وصول هذه القيادات الى سدة الحكم، أفضى إلى تغيرات جذرية في موازين القوى السياسية في أمريكا اللاتينية، التي كانت تئن، حتى ذلك الحين، تحت وطأة المصالح الطبقية لليمين المحلي، وتشابكاتها مع مصالح الأوليغارشية الامبريالية الأمريكية. إلا أن الاختلافات بين قوى اليسار في هذا البلد أو ذاك كانت متباينة، ولم يستطيعوا توحيد صوت موحد لمخاطبة من هم على المسرح العالمي. وانتخاب الليبرالي جافيي ملال في الأرجنتين أحدث شرخا في وحدة امريكا اللاتينية وشكل عائقا في تقدم المبادرات من أجل أمريكا اللاتينية موحدة ومندمجة والتي حاول إعادة إطلاقها لولا دي سيلفا بعد عودته للحكم عام 2023.

ولم يستطيعوا توحيد صوت موحد لمخاطبة من هم على المسرح العالمي. وانتخاب الليبرالي جافيي ملال في الأرجنتين أحدث شرخا في وحدة امريكا اللاتينية وشكل عائقا في تقدم المبادرات من أجل أمريكا اللاتينية موحدة ومندمجة والتي حاول إعادة إطلاقها لولا دي سيلفا بعد عودته للحكم عام 2023.

أضف الى ذلك تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في شؤونها الداخلية ومحاولة الهيمنة عليها وعلى خيراتها وأسواقها واعتبارها الحديقة الخلفية لها مستعيدة بذلك ما يسمى ب» مبدأ مونرو» الذي يصوغ للولايات المتحدة الأمريكية مبررات التدخل في الشؤون الداخلية لدول أمريكا اللاتينية، باعتبارها ضمن محددات الأمن القومي الأمريكي. فأمريكا لها تاريخ طويل في تغيير الأنظمة ودعم الانقلابات في أمريكا اللاتينية: إسقاط أنظمة منتخبة ديمقراطيا لتحل محلها حكومات يمينية أكثر موالاة لها للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ومنع الفكر الشيوعي من التمدد، وإن اقتضى الحال بالتدخل العسكري مثلما حدث في غواتيملا عام 1954وفي بنما عام1989 ومحاولة الإطاحة بالرئيس فيديل كاسترو عام 1961 في معركة وادي الخنازير في كوبا والحصار الاقتصادي المضروب على فنزويلا.

خلاصة:

لن يكون بإمكان أمريكا القضاء على الديمقراطيات الجديدة لأنها كلها تقريبا يسارية أو من وسط اليسار وهناك تغير هام في موازين القوى الدولية، على إثر نهوض دول بريكس. فالفكر الثوري الذي حمله الثائر سيمون بوليفار والقائد الكوبي فيدل كاسترو والمناضل تشي غيفارا والرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز وغيرهم، سيبقى شوكة في خاصرة واشنطن مدى الحياة، لن تنجح باقتلاعها مهما حاكت من مؤامرات للإطاحة بقادة أمريكا اللاتينية، فالإرث الثوري الجنوبي كاف للحفاظ على الثورة بوجه الامبريالية العالمية والامريكية على الخصوص.

النهج الديمقراطي
الملف
■ العدد : 608
■ من 5 الى 11 يونيو 2025
09
annahjad@gmail.com

حول BRICS البريكس

ازلاف الزهرة

ما معنى BRICS البريكس؟:

كلمة بريكس BRICS هي اختصار لأول حرف، باللغة الإنجليزية، من حروف أسماء الدول الأعضاء الخمسة الأولى وهم: البرازيل «B» وروسيا «R» والهند «i» والصين «C» ثم انضمت جنوب إفريقيا «S» لاحقا.

تمت صياغة مصطلح «بريك» في العام 2009، لأنه يضم أربع دول فقط: البرازيل «B» وروسيا «R» والهند «i» والصين «C» وفي عام 2010 انضمت «جنوب إفريقيا»، وبالتالي صار الاسم «بريكس» بدلا من» بريك».

تضم دول البريكس قوى عالمية كبرى، مثل الصين وروسيا، ودولا تعد من الكبرى في قاراتها مثل جنوب أفريقيا والبرازيل والهند. وتبدأ خمس دول، اليوم الأول من العام الجديد 2024 بانضمامها رسميًا إلى مجموعة «البريكس»، بعد أن وجهت المجموعة الدعوة إلى 6 دول للانضمام لعضويتها بدءا من يناير 2024، وهي مصر والسعودية والإمارات وإيران والأرجنتين وإثيوبيا. وكانت الأرجنتين وحدها هي التي رفضت الدعوة.

تسعى مجموعة BRICS لإحداث التوازن على الصعيد الاقتصادي، وتنافس مجموعة السبع، لا سيما بالنظر إلى ما تزخر به الدول الجديدة من مقومات

تشكل مجموعة BRICS البريكس ربع مساحة العالم تقريبا ، ويبلغ عدد سكان المجموعة بعد توسعها نحو 3.5 مليار نسمة، يمثلون حوالي 45 % من سكان العالم. وتنتج أيضا نحو 44 %من النفط الخام في العالم.

وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة «بريكس» يمثل 28.3 % من الاقتصاد العالمي في العام 2023 ، ولديها موارد طبيعية ضخمة وتحقق معدلات نمو مرتفعة معظم الأحيان. كانت نسبة مساهمة مجموعة بريكس في الاقتصاد العالمي 25،6%، لترتفع إلى 28.8 % بعد انضمام الأعضاء الجدد. كما أن دول المجموعة تسيطر على 20 % من التجارة العالمية، وفق بيانات منظمة التجارة العالمية.

والملفت للنظر أن مجموعة جولدن مان ساكس البنكية العالمية كانت توقعت قبل سنوات أن تشكل هذه الدول قوة اقتصادية عالمية في 2050. وبالطبع فإن هذا التوقع سيتعزز بانضمام الدول الخمس التي ستمثل إضافة مهمة للتجمع. لكن التوقع الأهم لجولدمان ساكس كان أن تتجه هذه الدول إلى تشكيل حلف أو ناد سياسي في المستقبل.

هذا التجمع ظل محافظا على دورية انعقاده منذ قمة روسيا عام 2009. وتعقد اجتماعات سنوية في قمم رسمية لتنسيق السياسات المتعددة الأطراف منذ عام 2009، وتحدد المجموعة أولوياتها وتجري مناقشات خلال قمتها السنوية التي يتناوب الأعضاء على استضافتها.

اهداف مجموعة BRICS البريكس :

تأسست مجموعة BRICS بريكس في البداية لإبراز فرص الاستثمار، ثم تحولت المجموعة إلى كتلة جيوسياسية . وتهدف منذ تأسيسها إلى التنسيق في القضايا الاقتصادية التي تهم بلدانهم وتؤثر في الاقتصاد العالمي وأن تكون لاعبا سياسيا واقتصاديا عالميا، وتحدي الاحتكار الاقتصادي والسياسي الغربي . وتسعى إلى جذب المستثمرين لدعم هذا التوجه. وتهدف كذلك الى زيادة دور BRICS البريكس في النظام المالي الدولي. وتطوير التعاون بين البنوك وتوسيع استخدام عملات دول المجموعة. وتعزيز التعاون بين سلطات الضرائب والجمارك لدول المجموعة.

الهيكلة الاقتصادية BRICS للبريكس

تتهم مجموعة BRICS الدول الغربية بالهيمنة على الهيئات المهمة عالميا التي تقوم على إقراض الأموال للدول، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لدى تدعو إلى «صوت وتمثيل أكبر» للاقتصادات الناشئة.

اسست BRICS آليات مهمة ومنها بنك التنمية الجديد، ويطلق عليه أحيانا بنك تنمية البريكس، وهناك «ترتيبات الاحتياطي»، وتم توقيع هذين المكونين عام 2014 وجرى تنشيطهما في 2018.

في عام 2014، أنشأت بنك التنمية الجديد لإقراض الأموال للدول والحكومات من أجل التنمية. وبحلول نهاية عام 2022، بلغ إجمالي القروض التي قدمها هذا البنك حوالي 32 مليار دولار للدول الناشئة لإنشاء مشاريع جديدة للطرق والجسور والسكك الحديدية وإمدادات المياه.

ان إنشاء «بنك مجموعة البريكس» من المتوقع أن يُحدث تحولا نقديا وماليا واقتصاديا في العالم، خاصة مع الضخ التمويلي والاستثماري المستقبلي فيه من قبل الدول الأعضاء. ويولي البنك، حسب أهدافه، اهتماما خاصا بمجالات نقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار وحل مشاكل أمن الغذاء والطاقة والصحة وتطوير البنية التحتية المستدامة وخلق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في البلدان النامية.

دعت مجموعة BRICS إلى التعامل بعملة مشتركة تملك قوة الدولار. غالبا ما تستخدم دول البريكس الدولار الأمريكي للتداول فيما بينها ، لكن إنشاء عملة البريكس للحد من هيمنة الدولار، حسب بعض المحللين: «سيكون من غير العملي بالنسبة لدول البريكس لأن اقتصاداتها مختلفة تماما». لكنه أوضح أنهم «قد يفكرون في المستقبل في إنشاء عملة جديدة لاستخدامها في مدفوعات التجارة الدولية، أو عملة مشفرة للتجارة الدولية». ويأمل بعض المحللين الغربيين بأن تبدأ وتستمر العملة المشتركة لمجموعة البريكس على نهج مماثل لليورو والذي لم يشكل تحديا جديا لهيمنة الدولار.

الأممية الماركسية وبناء الجبهات لمواجهة التغول النيوليبرالي، ضرورة لصعود دول الجنوب

المصطفى خياطي

مهمة الأممية الماركسية هي تعميم النضال ضد الرأسمالية عبر برنامج ثوري يربط الإطاحة بالدولة البرجوازية ببناء مجتمع لا طبقي، مع إدراك أن الانتصار الحقيقي يتطلب وحدة عالمية للعمال. الأممية الماركسية هي إذن حركة ثورية عالمية، تهدف إلى توحيد الطبقة العاملة عبر الحدود لمجابهة التغول الرأسمالي والاستغلال الإمبريالي. في مواجهة النظام الرأسمالي العالمي، تتبنى الاممية الماركسية مهامًا رئيسية يمكن تلخيصها كالتالي:

– التوعية الطبقية والتنظيم الثوري.
– نشر الوعي الاشتراكي و كشف طبيعة الاستغلال الرأسمالي وآلياته.
– تعزيز و تقوية العمل النقابي و دعم النضالات العمالية ضد سياسات التقشف وخفض الأجور.
– فضح الإمبريالية والعولمة الرأسمالية و النيوليبرالية المعولمة.
– كشف و فضح هيمنة الرأسمال الاحتكاري وتحليل دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية (مثل صندوق النقد الدولي) في نهب دول الجنوب.
– معارضة الحروب الرأسمالية، ربط الصراعات الدولية بمصالح الرأسمال.
– دعم حركات التحرر الوطني و مساندة نضالات الشعوب ضد الهيمنة الغربية، مع التأكيد على ضرورة تبني برنامج اشتراكي.
– النضال من أجل بديل اشتراكي.
– الدعوة لتأميم وسائل الإنتاج و إلغاء الملكية الخاصة لرأس المال وتحويله إلى ملكية جماعية تحت سيطرة العمال.
– الدفاع عن الخدمات العامة و مقاومة خوصصة التعليم والصحة والنقل.
– الترويج للتخطيط الاقتصادي و إلغاء اقتصاد السوق لصالح اقتصاد مخطط ديمقراطي يلبي احتياجات المجتمع.
– التضامن الأممي و توحيد النضالات العابرة للحدود و ربط حركات الاحتجاج العالمية.
– مواجهة اليمين والفاشية و كشف تحالف الرأسمالية مع القوى الرجعية لتفريق الطبقة العاملة.

الاستعداد للأزمات الرأسمالية وتحليل تناقضات الرأسمالية. – استخدام المنهج الماركسي لفهم الأزمات الاقتصادية (مثل التضخم، البطالة، انهيارات الأسواق) وتوجيه الغضب الشعبي نحو تغيير جذري.
– طرح الحلول الثورية و تحويل الأزمات إلى فرص لتعزيز التنظيم الثوري، كما فعلت الأممية الشيوعية (الكومنترن) تاريخيًا. و تهدف كذلك إلى تجاوز الانقسامات (العرْقية، الدينية، الجنسية) التي يستغلها النظام لضرب الوحدة الطبقية للعمال.

أهمية الجبهات في الصراع الطبقي والسياسي.

بناء الجبهات الشعبية لمواجهة البرجوازية الرأسمالية يُعتبر خطوة حاسمة في النضال من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل النظام الرأسمالي الذي يُعمّق الفوارق الطبقية ويُمركز الثروة والسلطة في أيدي قلة. إليك بعض النقاط التي توضح أهمية هذه الجبهات:

توحيد القوى الشعبية وتجميع الطبقات الكادحة (العمال، الفلاحين، المهمشين، والمثقفين الثوريين) تحت مظلة واحدة لمواجهة هيمنة البرجوازية.
– تعزيز التضامن الطبقي بدلاً من الصراعات الفرعية التي تفتت الحركات الشعبية.

موازنة القوة الاقتصادية والسياسية.
– البرجوازية تملك أدوات الهيمنة (رأس المال، الإعلام، المؤسسات السياسية). الجبهات الشعبية تشكّل قوة مضادة عبر الإضرابات، الاحتجاجات، والتأثير السياسي المباشر.
– الضغط لتحقيق إصلاحات تُقلص الفجوة الطبقية (مثل زيادة الأجور، تحسين الخدمات العامة، فرض ضرائب تصاعدية).

التصدي للأيديولوجيا الرأسمالية.
– البرجوازية تروّج لأيديولوجيا «الفردانية» و«السوق الحرة» لتبرير استغلالها. الجبهات الشعبية تُعزز الوعي الطبقي وتفضح آليات الاستغلال. وتعمل على بناء بدائل ثقافية وإعلامية تعارض الخطاب السائد (مثل الإعلام البديل، النقابات، والتعاونيات). – مقاومة النيوليبرالية.
– الرأسمالية تعتمد على تفكيك التماسك الاجتماعي عبر الخصخصة والديون. الجبهات الشعبية تُنظم المقاومة (مثل احتجاجات ضد رفع الدعم، أو معارضة اتفاقيات التجارة الجائرة).

التحديات أمام تطوير الجبهات:
– خطر الاختراق أو الترويض من قبل النخب.
– الحاجة إلى بناء هياكل ديمقراطية داخل الجبهات لتجنب الانقسامات.

الجبهات الشعبية ليست مجرد رد فعل، بل أداة لبناء مشروع تحرري بديل. نجاحها يتطلب استراتيجية واضحة، تربط بين النضال اليومي (مطالب فورية) والرؤية الاستراتيجية (تغيير جذري للنظام).

شهادات مروعة جديدة يرويها معتقلو قطاع غزة في سجون الاحتلال

قالت هيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير الفلسطيني، إنه بعد مرور نحو 600 يوم على الإبادة الجماعية، لا يزال معتقلو غزة تحت وطأة جرائم التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية، ولا تزال شهاداتهم وإفاداتهم هي الأشد والأقسى، وتزداد فظاعة التفاصيل وثقلها على المعتقلين مع مرور المزيد من الوقت.

وأفادت الهيئة ونادي الأسير في بيان مشترك، بأنه خلال المنصرم، نفذت الطواقم القانونية عدة زيارات لمجموعة من معتقلي غزة شملت المعتقلين في معسكري (سديه تيمان، وعوفر)، وذلك امتداداً لسلسلة زيارات جرت على مدار الشهور الماضية. وقد عكست إفاداتهم مجدداً جرائم التعذيب الممنهجة، ومستوى غير مسبوق من سوء المعاملة وأساليب الإذلال الحاطة بالكرامة الإنسانية، ومحاولتهم المستمرة لترسيخ هذه الجرائم، وتطويع كل ما هو داخل المعسكرات لتعذيب الأسرى وقهرهم.

ففي معسكر (سديه تيمان) الذي شكّل ولا يزال عنواناً لجرائم التعذيب الممنهجة إلى جانب معسكر (عوفر) الذي لا يقل مستوى الجرائم فيه عما يجري في معسكر (سديه تيمان)، ومعسكرات وسجون أخرى يحتجز الاحتلال فيها معتقلي غزة، تحدث عدد من المعتقلين عن تفاصيل ما واجهوه خلال مرحلة الاعتقال الأولى، وتحديدا خلال فترة التحقيق، وما رافقها من أساليب تعذيب نفسي وجسدي، إلى جانب تأكيدهم مجدداً على الظروف الاعتقالية المأساوية التي تهدف بشكل أساس إلى سلبهم إنسانيتهم، والحط بكرامتهم.

«جردوني من ملابسي قبل التحقيق وصوروني عبر الهاتف»

وقال المعتقل (ي.س): «اعتُقلتُ في تاريخ 27-12-2024، من مستشفى كمال عدوان، وتم نقلي إلى سجن في القدس، لمدة 24 يوما، طوال هذه الأيام كنا مقيدين، تعرضت للتحقيق لمدة 20 يوما، ثم جرى التحقيق معي لثلاث مرات إضافية، كل مرة كانت تستمر لـ 4 ساعات، تم تهديدي بتحقيق (الديسكو). بعد مرور شهرين على اعتقالي تم إحضاري إلى محكمة عبر الهاتف، وتم تمديد اعتقالي حتى إشعار آخر، مدة الجلسة فقط 3 دقائق فقط، علماً أنه قبل التحقيق معي تم تجريدي من ملابسي -بشكل كامل- وصوروني عبر الهاتف، ونحن محتجزون في ظروف قاسية جداً، فلا توجد أوان للأكل، منذ أن حضرت إلى معسكر (سديه تيمان) بدلت ملابسي مرة واحدة.

«وتيرة الاعتداءات وعمليات التنكيل والتعذيب مرهونة بمزاج جنود الاحتلال»

كما قال الأسير (م. د)، المعتقل منذ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، «كنت مع عائلتي عند الاعتقال إلى جانب نحو 180 شخصاً، تم احتجازنا في بناية إلى جانب الحاجز الذي يُعرف بحاجز (الإدارة المدنية)، وبعدها جرى نقلنا إلى معسكر (سديه تيمان)، وأنا لا أزال منذ يوم اعتقالي في المعسكر، في بداية الاعتقال تم التحقيق معي على مدار أيام منها 18 ساعة بشكل متواصل، خلالها تعرضت للضرب باستمرار، ثم خضعت لتحقيق (الديسكو) لمدة 24 ساعة، بعد 35 يوما على اعتقالي تم إحضاري إلى جلسة محكمة عبر الهاتف، وأمر القاضي باستمرار اعتقالي حتى انتهاء الحرب».

أما على صعيد الواقع الاعتقالي اليوم داخل المعسكر، فقد أفاد المعتقل (م.د)، بأن كل 25 معتقلا يتم احتجازهم في «بركس»، ويجبر المعتقلون على الجلوس طوال الوقت، ويُمنع الحديث فيما بينهم، والمعسكر مزود بكاميرات، والاعتداءات والمعاملة المهينة والمذلة، لا تتوقف، قد تختلف وتيرتها بحسب مزاج جنود الاحتلال، فكل شيء مرهون هنا بمزاج الجنود، بما في ذلك خروج المعتقلين إلى ما تسمى (الفورة).

وأشار إلى أنه منذ 90 يوما لم يُسمح له بتغيير ملابسه الخارجية، ومنذ 30 يوما يرتدي ملابسه الداخلية، وكل 6-5 معتقلين يستخدمون (المنشفة) نفسها عند الاستحمام، ومدته دقيقتان.

«(الفورة) فرصة لجنود الاحتلال للتنكيل بالأسرى»

أما المعتقل (أ.ر) فقال: «اعتُقلتُ في تاريخ 27-12-2024، من على (الممر الآمن)، تم احتجازنا في مكان قريب، قضينا ليلة كاملة تحت البرد الشديد في مكان مكشوف، وأجبرنا على ارتداء أرواب (الكورونا البيضاء، تعرضنا للضرب المبرح طوال مدة نقلنا من مكان الاعتقال حتى وصولنا إلى معسكر (سديه تيمان)، وحتى اليوم ورغم مرور كل هذه المدة ما زلت أعاني آلاما في الكتف والغضروف، وأتوسل لهم من أجل إعطائي مسكنا، دون استجابة، وبعد 40 يوما على اعتقالي عُقدت لي محكمة عبر الهاتف، وتم تمديد اعتقالي لمدة غير محدودة، وأرتدي الملابس ذاتها منذ أكثر من شهر، ومدة الاستحمام المسموح بها فقط دقيقتان، وطوال النهار نجبر على أن نبقى جالسين على (الأبراش)، ولا يُسمح لنا بالحديث، وتوجد كاميرات مراقبة على مدار الساعة، ويُمنع علينا رفع رؤوسنا خلال الخروج إلى (الفورة)، ومن يرفع رأسه يتعرض للإهانة والتنكيل.

أما المعتقل (م.و) فقال: «اعتُقلتُ في 29/12/2024، وأعاني إصابة في البطن، وقد نُقلت إلى معسكر (سديه تيمان) وأنا مصاب، وتعرضت للضرب المبرح رغم إصابتي، واليوم أعاني أوجاعا دائمة.

«41 يوما بقيت معصوب العينين ومقيد اليدين»

كما قال المعتقل (ي.ن): «اعتُقلتُ في 27/12/2024، بقيت ثلاثة أيام وأنا عار دون ملابس، ثم أحضروا لنا روب (الكورونا)، جرى نقلنا إلى القدس وبقيت هناك محتجزا لمدة 41 يوما، خلالها بقيت معصوب العينين ومقيد اليدين، وتعرضت للضرب، وما زلت أعاني أوجاعا صعبة، وانتفاخا في ساقي اليسرى، ونتيجة لذلك لا أستطيع الخروج إلى (الفورة)، وأعتمد على الأسرى في تلبية احتياجاتي».

«منذ خمسة أشهر لم أبدل ملابسي»

وقال المعتقل (أ.ل): «اعتُقلتُ في شهر تشرين الثاني 2024، وتعرضت لمعاملة صعبة وغير إنسانية، وعند إخراجنا إلى ساحة الفورة، يجبروننا على خفض رؤوسنا والخروج على شكل (قطار)، ومنذ خمسة أشهر لم أبدل ملابسي، وخلال مدة الشتاء كانوا يستخدمون الماء البارد في تعذيبنا من خلال إجبارنا على الاستحمام به، إذ ينتهجون سياسة (العقاب الجماعي)، كما يتعمدون تعذيب بعض الأسرى أمامنا، لترهيبنا. وعلى صعيد الاحتياجات الأساسية للأسرى، نحن محرومون من توفير الحد الأدنى منها كفراشي الأسنان، وحتى معجون الأسنان، تزود كل غرفة بلفة ورق واحدة للمرحاض في اليوم، لا توجد أوان بل يتم وضع لقيمات الطعام في أيدينا دون أوان».

وأكدت هيئة الأسرى ونادي الأسير، أن هذه الإفادات تعكس نهج منظومة السجون والمعسكرات في استمرار استهداف الأسرى والمعتقلين، كامتداد لجريمة الإبادة والعدوان الشامل على شعبنا.

يشار إلى أن عدد معتقلي غزة الذين ارتقوا بعد الإبادة في سجون الاحتلال ومعسكراته (44)، وهم من بين (70) أسيراً استُشهدوا في سجون الاحتلال بعد الإبادة، ولا يزال العشرات من شهداء غزة رهن جريمة الإخفاء القسري.

يذكر أن آخر معطى أعلنته إدارة سجون الاحتلال عن معتقلي غزة المصنّفين (بالمقاتل غير الشرعي)، (1846) معتقلاً، وهذا المعطى لا يشمل كل أعداد معتقلي غزة المحتجزين في المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال.

عن الهدف - قطاع غزة
المصدر / وكالة وفا

الجبهة الشعبية :

مراكز توزيع المساعدات الأمريكية-الصهيونية مصائد موت جماعية وأداة من أدوات التهجير

تؤكد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن إعلان الاحتلال عن افتتاح «مراكز توزيع مساعدات إنسانية» في مناطق مختلفة من قطاع غزة، تحت إشراف مباشر من الاحتلال الصهيوني وبتمويل ورعاية أمريكية هي مصائد موت جماعية، ووسائل اعتقال وتكريس للسياسات العنصرية، يتم الترويج لها بغطاء «إنساني»، بينما تستخدم فعلياً كجزء من حرب الإبادة والمحرقة الصهيونية التي يتعرض لها شعبنا، خاصة في ظل الحصار والإبادة المتواصلة بحق المدنيين، وفي مقدمتهم الأطفال والنساء والشيوخ، كما أنها أداة من أدوات مخططات التهجير التي يسعى لها الاحتلال.

وترى الجبهة أن هذه المراكز تُشكّل جزءاً من منظومة سياسية-عسكرية متكاملة، هدفها تفريغ القطاع من سكانه، وفصلهم عن بيوتهم ومخيماتهم ومدنهم، عبر الضغط الإنساني المباشر، ومن خلال منع دخول المساعدات إلى مناطق سكناهم، لإجبارهم على التوجه نحو نقاط محددة، خاضعة تماماً لرقابة الاحتلال وتحكمه، وتحويل هذه المناطق إلى بوابات للتهجير الجماعي والاعتقال، ومحاولة استنساخ معسكرات الاعتقال النازية التي يحاول نتنياهو إعادة إنتاجها بوسائل «ناعمة».

إن الجبهة الشعبية تحذر أبناء شعبنا من خطورة التورط في هذه المصائد المُقنّعة، وتدعو جماهير شعبنا إلى الحذر الشديد وعدم الانجرار وراء أي شعارات «إنسانية» زائفة تصدر عن القتَلة وداعميهم.

كما تدعو الجبهة المؤسسات الدولية والحقوقية إلى التحقيق الفوري في أهداف ودور هذه المراكز، وإلى وقف التواطؤ الصامت مع جرائم الاحتلال، وفضح هذه الأداة الجديدة من أدوات الحرب القذرة التي تُمارَس بحق شعبنا، والتأكيد على أن البديل عن هذه المراكز هي مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في قطاع وعلى رأسها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» التي تمتلك القدرة البشرية واللوجستية والفاعلية والشرعية لتولي هذه المهمة.

إن نضال شعبنا من أجل الكرامة والحرية لا يُختزل في رغيف خبز، ولا يُختزل عبر نقاط توزيع يتحكم بها المحتل.

إننا نجدد التأكيد على أن الكرامة الوطنية فوق أي اعتبار، وأن شعبنا لن يخضع، ولن يُستدرَج إلى ما يريده الاحتلال من هندسة الواقع الميداني والديموغرافي تحت غطاء «المساعدة».

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
27- أيار/مايو 2025

علاقة الدين الامريكي بالزوبعة الاقتصادية والنقدية التي أثارها ترامب

نشر (Antoine Potier) «انتوان بوتيي» بموقع «سماء فرنسا» (Ciel de France) مقالا يشرح فيه كيف تحول الدين الأمريكي الى معضلة كبيرة كما بسط فيه بنفس المناسبة الدوافع التي حدت بترامب للرفع من التسعيرة الجمركية التي أربكت حسابات الكثير من دول العالم. فيما يلي ترجمة لأهم الأفكار الواردة بهذا المقال:

بعد أن تسبب في إعصار اقتصادي ونقدي من خلال حرب الرسوم الجمركية، تابع ترامب سلسلة من التراجعات على مواقفه السابقة، إلى درجة أن معظم المحللين بدأوا يتساءلون عن عدم تمسكه بموقف محدد، بدلا من الاستفسار عن الأسباب التي كانت وراء هذا الإعصار، والتي يبدو أنهم تناسوها. فلماذا كل هذا الاضطراب في المواقف؟

كثيرة هي التحاليل المقدمة بهذا الصدد، منها الجيوسياسي و الجيو-اقتصادي، ومنها التي بدرجات متفاوتة من العمق والدقة، لكنها لا تخرج في الغالب عن إطار اعتبار الأمر مجرد «هوس» اصاب ترامب. وحسب المدافعين عن النظام الرأسمالي المعولم، فلا يوجد لهذا «الهوس» أي مبرر سوى كونه مجرد «هوس» لا أكثر. وعندما ننساق وراء هؤلاء المتحمّسين للنظام الرأسمالي العالمي، سنردد معهم ان «كل شيء على ما يرام» ولا داعي للقلق، في حين ان معطيات الواقع تشير الى ان الواقع غير ذلك، فحتى وإن استمرت الاقتصاد الأمريكي في الأداء الجيد، بالمقارنة مع الاقتصاد الأوروبي فإن الأمور ليست على ما يرام بالنسبة للملايين من ضحايا التراجع عن التصنيع وهجرة الشركات الكبرى الى حيث اليد العاملة الرخيصة مع ما ترتب عن ذلك من إفقار الطبقات العاملة والشعبية عموما.

هذا بالطبع ليس كل شيء، وليس هو الأسوأ. فما لا يريد أحد أن يراه هو أن هذا «البقاء الجيد نسبيا» للاقتصاد الأمريكي في سياق العولمة، يتهدده خطر مزدوج: خطر العجز في الميزانية، وخطر الدين المتراكم. و وضع كهذا هو غير صحي بل خطير في الوقت نفسه. فليست الظروف الخاصة في الولايات المتحدة التي تبدو حتى الآن أنها تجعله «مستدامًا»، هي التي ستلغي طبيعته غير الصحية وخطورته المحتملة. بعبارة أخرى، فليس لأن النار لم تشتعل بعد، سيسمح بالتأخر عن اتخاذ التدابير الوقائية لتجنب الكارث. فإذا لم يكن الحريق قد اندلع، رغم ان أسبابه المحتملة واضحة، وإن اجتهدت الجهات المسؤولة في إخفائها وتحاول صد الجمهور عن رؤيتها، فإن ذلك لا يمنع من أن الوضع قابل للاشتعال لدرجة أن أي تحرك، في أي اتجاه، قد يكون الشرارة التي تجعله غير قابل للسيطرة. وهذا ما يعكسه، بشكل خاص، الصراع بين ترامب وباول، «رئيس» الاحتياطي الفيدرالي، بخصوص السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي، الذي يُعتبر البنك المركزي للولايات المتحدة.

في هذا الصراع، سجل ايضا تراجع آخر من جانب ترامب، وهو الأكثر دلالة بحيث يُظهر إلى أي حد يبقى الاحتياطي الفيدرالي مستقلا عن السلطة المنتخبة دستوريًا كما يبين إلى أي مدى تكون الجهة الوحيدة التي قد يُحاسب أمامها هذا الاحتياطي الفيدرالي هي عالم المال المعولم، العالم الذي يسيطر منذ عقود على الاقتصاد الأمريكي ويتوافق، بما يخدم مصالحه، مع الترابط بين الاقتصادين الأمريكي والصيني. اما عجز الميزان التجاري الأمريكي، وخاصة مع الصين من جهة، والعجز في الميزانية والدين الأمريكي من جهة أخرى، وهما يرتبطان ارتباطا مباشرًا، فتبقى من أقل همومه اهمية. فليس فقط بأن تقليص هذا الاعتماد المتبادل لا يدخل ضمن أهداف الاحتياطي الفيدرالي (Fed)، بل إن الدَّين أصبح بالفعل أداة في يده لفرض خياراته في السياسة النقدية لصالح مناصري العولمة الرأسمالية.

فبمجرد أن حاول ترامب تنفيذ خطته لفك الارتباط مع العولمة، بدأ الصينيون واليابانيون، من بين آخرين، بالتخلص بشكل مكثف من أصولهم من سندات الخزينة الأمريكية، بهدف واضح يتمثل في رفع متطلبات المشترين من حيث أسعار الفائدة التي تعوض هذه السندات، أي بزيادة العبء المالي للدين على الاقتصاد الأمريكي. وهي مناورة ناجحة، جعلت ترامب يتراجع عن جزء كبير من الرسوم الجمركية الإضافية. وإذا كانت القضية مع الصين لم تحل رغم كل ذلك، فإنها قيد التفاوض. في نفس السياق أيضا خاض الرئيس معركة من أجل الحصول على تيسير نقدي من قبل الاحتياطي الفيدرالي، لتخفيض أسعار الفائدة، فكانت هناك مواجهة بينه وبين مسؤولين من الاحتياط الفيدرالي، أحدهما انتُخب حديثًا والآخر تم تعيينه من قبل الأوساط المالية العالمية، وبموافقة ترامب نفسه خلال ولايته الأولى. فرغم انه لا يوجد ارتباط ميكانيكي بين أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي وسعر إعادة تمويل الدين العام في الأسواق، فهناك دافع قوي لذلك، خصوصًا وأن الاحتياطي الفيدرالي مخوّل له شراء جزء من الدين العام الأمريكي بهدف الحفاظ على معدلات الفائدة من خلال تأثير الطلب. وإذا كانت السياسة العامة للاحتياطي الفيدرالي تميل نحو التيسير حتى فترة الانتقال بين ولاية رئاسية وأخرى، فقد أصبحت الآن متعمدة في تشديدها، دون تخفيض في أسعار الفائدة، وبالتالي تشكل عقبة واضحة أمام عملية إنهاء العولمة التي بدأها ترامب.

اما بالنسبة للاقتصاديين الأوروبيين الداعمين للعولمة، فإن الدين الأمريكي ليس بمشكلة حاسمة، بل انه في كثير من الأحيان لا يعتبرونه مشكلة قائمة، وبالتالي فهم يوجهون الدروس لترامب دون الحاجة حتى إلى ذكر هذا الدين في تحليلاتهم. وكمثال على هذا «العمى» ما أقدم عليه «فيليب إتيان»، وهو سفير سابق لفرنسا بالولايات المتحدة، الذي من المفترض أنه ملم بالاقتصاد الامريكي، حيث أجرى مؤخرًا مقابلة مع «باسكال بونيفاس»، واستعرض في تحليله السياسة الاقتصادية الامريكية الحالية تحت عنوان «هل يستطيع ترامب إعادة تشكيل العالم؟» دون أن يذكر مرة واحدة مشكلة الدين الأمريكي! ونفس الشيء ينطبق على «جيل مويك»، وهو أكبر الاقتصاديين بمجموعة أكسا، الذي اشار إلى اختيار ترامب للحماية الاقتصادية، دون ان يتساءل عن أسباب ذلك واكتفى باعتبار الامر مجرد هوس غير مبرر، في حين أن ترامب، الذي كان نشطا في الاقتصاد الأمريكي منذ زمن، قد لاحظ الآثار الضارة الأولى للعولمة الناشئة نتيجة سياسة الانفتاح على الصين التي بدأها كيسنجر في العقد السابق.

فإذا كانت موجات التمويل الأمريكية الأولى في الصين، منذ العصر «الماوي»، قد شكّلت استثمارًا مربحًا من الناحيتين المالية والسياسية، خاصة من حيث الاستراتيجية الجغرافية السياسية لمواجهة السوفييت، فإنها كانت وراء الترابط والتبعية بين الاقتصادين، والتي لا تزال قائمة حتى اليوم في العلاقة بين التجارة الخارجية الصينية والديون الأمريكية الإجمالية، بما في ذلك العجز في الميزانية...و قد اتضح للبعض بعد نصف قرن من التطور الصناعي الذي امتد عبر الألفيتين الأخيرتين، ان الامر ليس بالنسبة للصين مجرد إعادة إنتاج ثورة صناعية مع مراحل البحث والتجربة، بل هو إعادة مكثفة لدورة تمر بمراحل الصعود والنضج و الانحدار، كما هو الحال في جميع المجتمعات الصناعية التي سبقتها. فالدول الأوروبية الكبرى، مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا، تجاوزت منذ زمن مستوى تطورها الأمثل واصبحت تكافح بالكاد، للحفاظ على عدم التراجع بسرعة كبيرة. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فلديها بعض الإمكانيات، بما في ذلك العسكرية، للحفاظ على موقعها، رغم أنها بالفعل في مرحلة تراجع واضحة... أما الصينيون، الذين وصلوا حديثا إلى قمة دورتهم، فيدركون أن هذه القمة مسطحة إلى حد كاف بحيث يمكنهم رؤية بداية النزول الذي ينتظرهم.

على مر القرنين الماضيين، وبفوارق زمنية، اتبعت الدول الصناعية الكبرى دورات إلى حد كبير متشابهة، حتى وإن كانت متباعدة أو ممتدة في الزمن، وبالطبع مع نتوءات تاريخية خاصة بكل سياق. ففي جميع المجتمعات، يبقى ظهور دين ثم يتوسع بشكل لا مفر منه إلى حد ما، علامة «للنضج»، ثم يتحول الى علامة تراجع. وهكذا تجد هذه المجتمعات نفسها امام جبال من الديون التي تعلوها البنوك المركزية، وتكريس هذا الوضع هي مصلحة خاصة لفئة صغيرة محتكرة تقوم هذه الابناك بالحفاظ على مصالحها، بتدفقات «السيولة» التي تُحوَّل بمهارة إلى الأسواق المالية، وهي سيولة خلقتها هذه البنوك المركزية من العدم، اعتمادا على الدين. فالمصرفية المركزية ليست في الواقع سوى واجهة تختبئ ورائها طفيليات الدين، وهم الأمراء الجدد لهذا العالم المتجه نحو مركزية مصرفية شمولية.

هكذا يتضح ان الصمت العام الذي ابدته النخب ووسائل الإعلام التابعة لها حول الأسباب والدوافع الحقيقية التي كانت وراء الزوبعة الجمركية التي اشعلها ترامب، بغض النظر عن أسلوب تعبيره الأخرق والمتقلب، هو النظام المصرفي المركزي الذي يسير قدمًا نحو سجن البشر في فخ الديون المصرفية العالمية وفي إطار عصر جديد من الهيمنة.

وفاة خوسيه موخيكا ونكبة الشعب الفلسطيني

الإدريسي عبد الرزاق

بعد وفاة الرئيس الأوروغواياني الأسبق خوسيه «بيبي» موخيكا في 13 مايو/أيار 2025، توالت التصريحات من اليسار إلى اليمين، ومن الأمم المتحدة إلى فرانس 24، ومن الأحزاب السياسية... ومن النقابات... وعلى الصعيد الدولي، حول شخصية خوسيه موخيكا، ولاحظت أننا نتحدث عن شخصية موخيكا الاستثنائية... وأن ما هو منتشر على نطاق واسع هو منطق: ذكر الصفات الجيدة لموتاك والتحدث بشكل جيد عنهم..!! وهاته بعض الملاحظات:

بعد إطلاق سراحه في مارس/آذار 1985 وبصفته رئيساً للأوروغواي من عام 2010 إلى عام 2015، غيّر موخيكا أهدافه السياسية نحو المواقف المحافظة والتعايُش مع نظام الهيمنة الرأسمالية، ساعيا إلى تحسين الوضع الاجتماعي، دون المساس بمصالح الشركات المتعددة الجنسيات والرأسماليين الأجانب والرأسماليين الأوروغوايانيين، وفي الوقت نفسه سعى إلى تمكينهم من الاستفادة من مزايا هائلة من حيث الضرائب، من بين أمور أخرى. ودعّم استثمارات رأس المال الأجنبي في القطاعات الزراعية والتعدينية والنفطية. لقد وجه اقتصاد الأوروغواي نحو الاعتماد على الشركات المتعددة الجنسيات ومواصلة استغلال الإنسان للإنسان. وفي الوقت نفسه، أطلق موخيكا انتقاداته ضد كوبا، قائلا: «لقد دعّمت الثورة الكوبية في شبابي، ولكن الآن أقول لا للديكتاتوريات البروليتارية».

كما وصف نيكولاس مادورو رئيس فنزويلا بالديكتاتور واعتبر فنزويلا وأورتيجا رئيس نيكاراغوا أنظمة استبدادية.

في عام 2010، حصل الرئيس الأوروغواياني خوسيه موخيكا على جائزة «القدس 2010» التي تمنحها «المنظمة الصهيونية في أوروغواي» في حفل حضره الرئيس الفخري ورئيس لجنة تحكيم المنظمة الصهيونية في أوروغواي، وسفيرة إسرائيل، وممثل المنظمة الصهيونية في أمريكا اللاتينية، ورئيس المنظمة الصهيونية في أوروغواي. وفي هذه المناسبة، أكد الرئيس خوسيه موخيكا إعجابه «بتاريخ نضال الشعب اليهودي». رجل من اليسار يتحدث عن شعب يهودي... بينما الشعب اليهودي غير موجود ولم يكن موجودًا أبدًا... وأضاف موجيكا «كيف لا نعجب بالشعب اليهودي، الذي حافظ على هويته في الشتات، في كل مكان، لعدة قرون، متحدًا، مؤمنًا بإلهه وأمله؟» ..!! إنه التضليل ..

اليوم 15 مايو/أيار 2025 هو يوم نكبة الشعب الفلسطيني وهو اليوم الذي أعلن فيه قيام الكيان الصهيوني على معظم الأراضي الفلسطينية 15 مايو/أيار 1948 أي منذ أكثر من 77 عاماً والشعب الفلسطيني يكافح ضد الهجير التجويع والتقتيل من قبل الكيان الاستعماري العنصري الإجرامي الإبادي الصهيوني الذي يستند تحديداً إلى الديانة اليهودية وما يسمى بالشعب اليهودي دولياً.

إن مقياس تقدمية الشخص، أو حتى إنسانية الإنسان، يكمن في مواقفه الحقيقية تجاه قضايا الناس، وفي مقدمتها قضايا الشعب الفلسطيني. وهذا ينطبق على الأفراد والجماعات والأنظمة والمنظمات...

يجب ألا نطبع مع الكيان الصهيوني الاستعماري، ولا يجب أن نُطبع مع مجرمي الإبادة الجماعية.

الرباط، 15 مايو/أيار 2025

شباب دول الجنوب في ظل النيولبرالية:

أزمة الرأسمالية المعاصرة وضرورة البديل الثوري

يشكل شباب دول الجنوب اليوم القوة الأكثر تضرراً من السياسات النيولبرالية المدمرة التي فرضتها القوى الإمبريالية العالمية، كما أن هذه الشريحة تمثل طليعة محتملة للنضال الثوري ضد نظام الاستغلال الرأسمالي المعولم، حيث أن فهم أوضاع الشباب في السياق الطبقي والدولي يكشف عن التناقضات الأساسية للنظام الرأسمالي المعاصر وضرورة تجاوزه نحو بديل اشتراكي قادر على تحرير الطاقات الشبابية المكبوتة وتوجيهها نحو بناء مجتمع عادل.

النيولبرالية ليست مجرد سياسة اقتصادية بل هي استراتيجية شاملة للهيمنة الطبقية والإمبريالية تهدف إلى إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الرأسمال الاحتكاري العالمي، وفي دول الجنوب تتجلى هذه الهيمنة من خلال برامج التكييف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية والتي أدت إلى تفكيك القطاع العام وخصخصة الخدمات الأساسية وإلغاء الحماية الاجتماعية التي كانت تشكل ملاذاً أخيراً للطبقات الشعبية وشبابها بشكل خاص.

هذه السياسات لم تكن عشوائية بل جاءت كاستجابة لأزمة الرأسمالية حيث سعت البرجوازية الإمبريالية إلى استعادة معدلات الربح المتراجعة من خلال تكثيف الاستغلال وتوسيع نطاق النهب في المحيط العالمي، والشباب في دول الجنوب أصبحوا الضحية الأولى لهذا التوجه حيث تم تحويلهم إلى جيش احتياطي من العمالة الرخيصة والمرنة التي تعمل في ظروف قاسية وبأجور متدنية دون أي ضمانات اجتماعية أو حقوق عمالية، مما خلق حالة من الاغتراب العميق بين الشباب وعملهم ومجتمعهم. البطالة بين الشباب في دول الجنوب ليست مجرد مشكلة إحصائية بل تعبير عن التناقض الأساسي للرأسمالية بين القدرة على الإنتاج والقدرة على الاستهلاك، فالنظام الرأسمالي في سعيه لتعظيم الأرباح يقوم بتقليص الأجور وزيادة الإنتاجية مما يؤدي إلى أزمة فائض الإنتاج وعجز الطلب الفعال، وهذا ما يفسر المفارقة التي نشهدها اليوم من وجود ملايين الشباب العاطلين في الوقت الذي تحتاج فيه مجتمعاتهم إلى جهودهم في التنمية والبناء.

في السياق النيولبرالي تم تدمير الصناعات الوطنية في دول الجنوب لصالح الاستيراد من الدول الإمبريالية مما قضى على فرص العمل التقليدية، وفي الوقت نفسه السياسات النقدية المقيدة والتقشف المالي منعت الدولة من القيام بدورها في خلق فرص العمل من خلال الاستثمار العام، والنتيجة كانت ظهور ما يمكن تسميته البروليتاريا الهامشية وهي شريحة واسعة من الشباب المتعلم والذي يفتقر إلى فرص عمل مستقرة ويعيش في حالة من عدم الأمان الاقتصادي المزمن الذي يمتد ليشمل عدم القدرة على تكوين أسرة أو الحصول على مسكن أو حتى التخطيط للمستقبل. هذه الشريحة تشكل قاعدة اجتماعية محتملة للتغيير الثوري لكنها تحتاج إلى تنظيم وتوعية طبقية لتحويل غضبها العفوي إلى نضال منظم يستهدف جذور النظام الاستغلالي وليس مجرد أعراضه، فالنظام التعليمي في دول الجنوب تحت النيولبرالية خضع لعملية تحويل جذرية من نظام يهدف إلى التنمية الوطنية وبناء الكوادر المحلية إلى آلة لإنتاج عمالة مدربة للشركات متعددة الجنسيات التي تستنزف ثروات هذه البلدان وتعيد استثمار أرباحها في الدول الإمبريالية.

التعليم أصبح سلعة تباع وتشترى مما أدى إلى تعميق الفجوات الطبقية وحرمان أبناء الطبقات الشعبية من التعليم الجيد، بينما أصبحت الجامعات الخاصة والمعاهد التقنية تركز على إنتاج تخصصات تخدم السوق الرأسمالي دون اعتبار لاحتياجات التنمية الحقيقية، لكن هذا التناقض خلق وعيهم بحجم الظلم الذي يعيشونه، ومن جهة أخرى استُخدمت كأدوات لتشتيت انتباههم وإلهائهم عن النضال الحقيقي من خلال ثقافة الاستهلاك الرقمي والترفيه السطحي.

النيولبرالية أدت إلى تفاقم ظاهرة هجرة الأدمغة من دول الجنوب إلى دول المركز الإمبريالي وهذه الهجرة ليست اختيارا حرا بل نتيجة للسياسات التي حطمت فرص التنمية المحلية، فالشباب المتعلم يجد نفسه مجبراً على الهجرة للبحث عن عمل مما يحرم بلدانه من أهم مواردها البشرية،

وضعاً مفارقاً وهو جيل من الشباب المتعلم الذي يدرك حجم الظلم الذي يتعرض له لكنه محروم من الفرص الاقتصادية التي تتناسب مع مؤهلاته، وهذا الوعي بالظلم إذا ما تم توجيهه بشكل صحيح يمكن أن يصبح قوة ثورية هائلة قادرة على قلب موازين القوى في المجتمع. التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي لعبت دوراً مزدوجاً في حياة هؤلاء الشباب، فمن جهة فتحت أمامهم نوافذ على العالم وأتاحت لهم مقارنة أوضاعهم بأقرانهم في الدول المتقدمة مما زاد من

الظروف الموضوعية للثورة متوفرة في كثير من دول الجنوب والمطلوب الآن هو بناء الأدوات الذاتية للنضال الثوري المنظم الذي يمكن أن يحرر الشباب من براثن الاستغلال الرأسمالي ويفتح أمامهم آفاق مستقبل اشتراكي عادل يحقق طموحاتهم في العمل والتعليم والحياة الكريمة والمشاركة الفعلية في بناء مجتمع المستقبل.

وهذه الهجرة تأخذ أشكالاً متعددة منها الهجرة القانونية للمتخصصين والهجرة غير القانونية للعمالة العادية وحتى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة التي تخلق أحزمة فقر حضرية جديدة. هذا الاستنزاف الديموغرافي يخدم مصالح الدول الإمبريالية التي تحصل على عمالة مدربة دون أن تتحمل تكلفة تدريبها وفي الوقت نفسه يضعف القاعدة الاجتماعية للتغيير في دول الجنوب من خلال إزالة العناصر الأكثر تعليماً وقدرة على القيادة، لكن التجربة التاريخية تظهر أن الهجرة يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في نقل الخبرات والأفكار الثورية إذا ما تم تنظيم المهاجرين في إطار حركة تحررية أممية.

المرأة الشابة في دول الجنوب تواجه اضطهاداً مضاعفاً يجمع بين الاستغلال الطبقي والقهر الجندري، فهي تعاني من البطالة والتهميش الاقتصادي إضافة إلى القيود الاجتماعية والثقافية التي تحد من مشاركتها في الحياة العامة، لكن هذا الاضطهاد المضاعف يجعلها أكثر استعداداً للنضال والتغيير عندما تتوفر الظروف المناسبة، والتاريخ الثوري مليء بأمثلة على الدور الطليعي الذي لعبته النساء الشابات في حركات التحرر الوطني والاجتماعي.

التجربة التاريخية تؤكد أن الخروج من أزمة الشباب في دول الجنوب لا يمكن أن يتحقق من خلال إصلاحات جزئية ضمن النظام الرأسمالي والحل يكمن في بناء بديل اشتراكي يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط الديمقراطي للاقتصاد، فالنموذج الاشتراكي كما طبق في الاتحاد السوفييتي والصين وكوبا وفنزويلا أثبت قدرته على القضاء على البطالة وتوفير التعليم والصحة المجانيين لجميع المواطنين ووضع الشباب في مقدمة عملية البناء الاشتراكي.

هذه التجارب تقدم دروساً مهمة حول إمكانية بناء نظام اقتصادي واجتماعي بديل يحترم كرامة الإنسان ويفجر طاقاته الإبداعية، والشباب في دول الجنوب يحملون إمكانيات هائلة للتغيير الثوري فهم الأقل ارتباطاً بالمصالح المكتسبة في النظام القائم والأكثر قدرة على استيعاب الأفكار الجديدة والتحرك السريع، لكن تحويل هذه الإمكانيات إلى قوة فعلية يتطلب بناء تنظيمات سياسية ونقابية ومجتمعية قادرة على توجيه النضال نحو أهداف استراتيجية واضحة وربط النضالات المطلبية الفورية بالهدف الاستراتيجي للتحول الاشتراكي. المطلوب هو بناء جبهة عريضة تضم الشباب العاطل والطلاب والمثقفين الثوريين والعمال الشباب والنساء الشابات تحت قيادة حزب ماركسي لينيني قادر على ربط النضالات اليومية بالهدف الاستراتيجي للتحول الاشتراكي وبناء دولة الطبقة العاملة التي تضمن للشباب حقهم في العمل والتعليم والمشاركة السياسية الفعلية، فأزمة الشباب في دول الجنوب جزء من أزمة النظام الرأسمالي العالمي والحل لا يمكن أن يكون محلياً فقط بل يتطلب تضامناً أممياً وتنسيقاً بين حركات الشباب في مختلف البلدان لمواجهة الرأسمالية العالمية بجبهة أممية موحدة.

التاريخ يعلمنا أن النضال ضد الإمبريالية والرأسمالية نضال أممي بطبيعته والشباب اليوم أمام خيار تاريخي حاسم إما القبول بدور الضحية السلبية للنيولبرالية والاستسلام لقدر البطالة والتهميش أو النهوض كقوة ثورية منظمة قادرة على تغيير مجرى التاريخ وبناء عالم جديد، فالظروف الموضوعية للثورة متوفرة في كثير من دول الجنوب والمطلوب الآن هو بناء الأدوات الذاتية للنضال الثوري المنظم الذي يمكن أن يحرر الشباب من براثن الاستغلال الرأسمالي ويفتح أمامهم آفاق مستقبل اشتراكي عادل يحقق طموحاتهم في العمل والتعليم والحياة الكريمة والمشاركة الفعلية في بناء مجتمع المستقبل.

دور المرأة في الحركة العمالية

(من منظور فريدريك انجلز)

كانت آراء إنجلز النسوية قبل وقته، حيث لعب دوراً مهماً في الكشف عن مساهمات المرأة في الحركة العمالية. اعتقد إنجلز أن النساء كان لهن دور حاسم في الحركة العمالية، حيث تأثرت بشكل مباشر بالنظام الرأسمالي. وقال إن اضطهاد المرأة كان نتيجة للنظام الرأسمالي، الذي استغل جميع العمال، بمن فيهم النساء. نظر إنجلز إلى أن المرأة جزء مهم من الطبقة العاملة، واعتقد أن مشاركتها في الحركة العمالية كانت ضرورية للتغيير الاجتماعي الحقيقي.

1 – يعتقد إنجلز أن اضطهاد المرأة لم يكن مجرد نتيجة لجنسها، ولكن أيضا نتيجة لصفها. وقال إن النساء أصبن بالاضطهاد لأنهن جزء من الطبقة العاملة، وأن النظام الرأسمالي يستغلهن تماما كما استغل العمال الذكور.

2 – يعتقد إنجلز أن مشاركة المرأة في الحركة العمالية كانت ضرورية لتحقيق تغيير اجتماعي حقيقي. وقال إن النساء كان لهن منظور فريد من نوعه حول الحركة العمالية، وأن مشاركتهن سيساعد على تحقيق فهم أكثر اكتمالا للمشاكل التي تواجه العمال.

3 – اعتقد إنجلز أيضاً أن النساء كان لهن دور معين في الحركة العمالية، حيث كن في كثير من الأحيان مقدمي الرعاية الأساسيين في أسرهن. وقال إن مشاركة المرأة في الحركة العمالية ستساعد في تسليط الضوء على أهمية السياسات الاجتماعية التي تدعم الأسر العاملة، مثل إجازة الأمومة المدفوعة ورعاية الأطفال بأسعار معقولة.

4 – أدرك إنجلز أن النساء واجهن تحديات فريدة في الحركة العمالية، مثل التمييز والتحرش الجنسي. لقد اعتقد أن هذه القضايا يجب معالجتها من أجل إنشاء حركة عمالية شاملة ومنصفة.

5– كانت آراء إنجلز حول دور المرأة في الحركة العمالية رائدة في وقته، لكنها لا تزال صدى اليوم. تستمر النساء في مواجهة التمييز والقمع في مكان العمل، ومشاركتها في الحركة العمالية أكثر أهمية من أي وقت مضى. لا تزال رؤى إنجلز ذات صلة، ولا تزال مساهماته في المساواة بين الجنسين مطروحة اليوم.

FASTER CAPITAL

عن عمل المرأة

المرأة صنو الرجل وشريكته في بناء المستقبل والحياة، ولهذا فإنّ دورها في الحياة والعمل لا يقلّ أهمية عن دور الرجل، بل إنّ المجتمع بحاجة إلى عمل المرأة في كثير من الميادين التي يستوجب وجودها فيها وخصوصاً في الطب والتمريض والتعليم، وبشكل عام يُعدّ العمل عبادة سواء للرجل أو المرأة، فالإنسان بلا عمل يغرق في الكسل والخمول وقلة المال، ويُصبح بلا كيان، أما العمل فإنه يُضفي قيمة إضافية للإنسان، ويُعطيه دافعا ليُنتج أكثر، وبالنسبة للمرأة فإنها قادرة على أن تكون عضوًا منتجًا في مختلف ميادين العمل، وقد أثبتت قدرتها بالفعل، وأثبتت نجاحها في العمل والتوفيق بين بيتها وعملها. ينظر الكثيرون إلى عمل المرأة نظرة سلبية، متناسين أن المرأة تسهم في تطور المجتمعات بشكل كبير، وأن عملها يُفيدها شخصيًا ويفيدُ أبناءها وزوجها ويُحسن من مستوى معيشتهم، كما أنّ المرأة التي تعمل تشعر بثقتها بنفسها، وتكون قادرة على اتخاذ قراراتها باستقلالية أكبر ودون ممارسة الضغط والتأثير عليها من قبل الآخرين، ويحميها من ممارسة الابتزاز الاقتصادي ضدّها، لأنّ المرأة العاملة تشعر باعتمادها على نفسها، فالعمل يُعطي للمرأة قوة مادية وقوة معنوية، ويُساعدها في تأمين متطلباتها دون أن تكون مضطرة لطلب أي عون من الآخرين، وهذا يعزز قوتها أكثر. عانت المرأة صعوبات كثيرة قبل أن تكون قادرة على الخروج إلى العمل بشكل طبيعي كما هو في الوضع الحالي، كما عانت من التمييز من قبل أرباب العمل في كثير من الأحيان، إذ لم تكن تتساوى أجورُ المرأة مع أجور الرجل، كما كان المجتمع ينظر إلى بعض المهن التي تمارسها المرأة نظرة سلبية، لكن في الوقت الحاضر أصبح الوضع أفضل، لأنها أثبتت نفسها بأنها قادرة على التوفيق ما بين عملها خارج المنزل وما بين الاهتمام ببيتها وأسرتها، فالمرأة اليوم أصبحت ملكة ووزيرة وطبيبة ومعلمة وقائدة...

الوجه العاري للمرأة العربية

(مقتطف من كتاب نوال السعداوي)

ان انخفاض مكانة المرأة في المجتمعات الرأسمالية رغم تقدمها العلمي والتكنولوجي وثرائها النسبي يجعلنا ندرك أن الطريق نحو الاشتراكية هو الطريق نحو تحرير المرأة وتحرير الرجال أيضا. لأن الرجل بسلبه انسانية المرأة يسلب انسانيته هو أيضا. وبالمثل الاقطاعي أو الرأسمالي الذي يسلب انسانية العامل، ان الشخص الذي يستعبد شخصا آخر لا يمكن أن يكون حرا. فالسيد والعبد كلاهما مسلوب الانسانية والحرية.

لكن كثيرا من الحكام الاشتراكيين أساءوا فهم هذه المعاني الجوهرية، وفصلوا قضية تحرير المرأة عن قضية تحرير العمال والفلاحين، وتصوروا ان الغاء الملكية وقرارات التأميم ستؤدي تلقائيا الى تحرير الانسان أو تحرير المرأة. وهذا هو الخطأ الذي وقع وفيه معظم الحكام العرب الذين رفعوا شعارات الاشتراكية والتأميم في بعض البلاد العربية ...

.... في المجتمعات العربية الزراعية كمصر تعمل الأغلبية الساحقة من النساء في الحقول جنبا الى جنب الرجال منذ الاف السنين، ويعتمد الاقتصاد والانتاج على عرق الفلاحين والفلاحات. وبغير خروج الفلاحة من دارها كل يوم قبل شروق الشمس لما كان في استطاعة الرجال المعارضين لتحرير المرأة (وغير المعارضين أيضا) أن ينالوا فطورهم كل صباح ولا أن يجدوا من الملابس ما يستر أجسادهم ولا يجدوا الورق الذي يكتبون عليه أفكارهم المتخلفة عن المرأة.

ولا يزال في مجتمعنا العربي حتى اليوم عدد غير قليل من هؤلاء الرجال الذين يعارضون خروج المرأة من بيتها للتعلم أو العمل بدعوى المحافظة على أنوثتها أو شرفها، ويتجاهل هؤلاء الرجال تلك الملايين من النساء الفلاحات اللائي يخرجن كل يوم من بيوتهن للعمل. وربما اعتقد هؤلاء الرجال ان الفلاحات لسن نساء، أو أن العتالات والخادمات ليس لهن أنوثة أو شرف، . والا فكيف نفسر صمتهم المطبق ازاء خروج هذا العدد الهائل من النساء من بيتهن كل يوم؟ وكيف يدعي الرجل منهم غيرته على أنوثة المرأة ورقتها في حين أن شعرة واحدة لا تهتز في جسده وهو يسير في الشارع ومن خلفه خادمته البنت الضعيفة الصغيرة تحمل عنه وهو رجل قوي الحقائب الثقيلة، ولا يهتز الواحد منهم وهو يرى كل يوم طوابير النساء العتالات والكادحات في الحقول والمشاغل والمصانع حيث تعمل المرأة ضعف الساعات التي يعملها الرجل لأنها تعمل خارج البيت وداخله، بل لا يهتز الرجل منهم وهو راقد في سريره وزوجته تخدمه ولا تكف عن الحركة داخل البيت من أجل تلبية طلباته وطلبات الأسرة والأطفال .

وهذا يدل على أن غيرة هؤلاء الرجال على شرف النساء أو انوثتهن ومعارضتهم لخروج المرأة ليس موقفا اخلاقيا أو انسانيا ولكنه موقف طبقي استغلالي .

وهذا هو الحال دائما بالنسبة لعمل المرأة في المجتمع الأبوي. ان هذا المجتمع لا يسمح للمرأة بالعمل خارج البيت الا من أجل استغلالها بدرجة أشد حيث تعمل أجيرة بغير أجر كحال الفلاحات اللائي يعملن لحساب الأب أو الزوج وتحت سيطرته المطلقة، أو من أجل سد النقص في الأيدي العاملة في المصانع حيث تعمل المرأة (والأطفال أحيانا) بأجر أقل من أجر الرجل، وتحت سيطرته المطلقة في العمل أو في البيت ...

ان تولي المرأة السلطة أو الحكم في نظام اقطاعي طبقي أو رأسمالي طبقي لا يغير كثيرا من الاستغلال الواقع على النساء أو الرجال. وسواء كانت هناك امرأة تحكم في الولايات المتحدة بدلا من نيكسون أو فورد أو كارتر فان النظام يظل رأسماليا طبقيا قائما على الحروب والاستعمار والاستغلال. ان رئاسة جولدا مائير لإسرائيل لم تغير شيئا من النظام القائم على الطبقية والرأسمالية والحرب وان رئاسة باندرنايكا لسري لانكا أو انديرا غاندي للهند لم يغير كثيرا من النظام الأبوي القائم على سيطرة الرجل داخل الأسرة ولا تزال الاغلبية الساحقة من نساء سري لانكا والهند مرهقات جسديا ونفسيا بالكدح خارج البيت وداخله تحت سيطرة الأب أو الزوج .

ان تحرير المرأة تحريرا حقيقيا في الشرق العربي أو الشرق الأقصى أو الغرب لن يتحقق الا بالتخلص من النظم الطبقية الأبوية سواء كانت رأسمالية أو اقطاعية، بمعنى آخر ان تحرير المرأة لن يتم الا في ظل مجتمع اشتراكي حقيقي وهذا أمر لم يحدث حتى اليوم في أي بلد، ولا في أي بلد من البلدان التي تسير نحو الاشتراكية. ولكنه سيحدث في المستقبل حينما تصبح النساء قوة سياسية قادرة على انتزاع حقوقها. فالحرية تؤخذ ولا تمنح كما عرفنا من التاريخ ...

(عن كتابها «الوجه العاري للمرأة العربية» ، القاهرة 1977)

ما بين خيمة ونزوح

يسري الغول

ما إن يطلع الصباح، حتى تخرج إلى خيمتك التي قمت بنصبها فوق أنقاض بيتك، فتجلس فيها لكي تقرأ الكتب التي التقطها من بين ركام المنازل، ولكي تكتب عن واقعك المشؤوم في محاولة منك لكسب أي فرصة في النجاة بالمعرفة أو من أجل توثيق سرديتك المهشمة، وخصوصاً بعد توقف الحياة بالكامل في قطاع غزة، وغرق المدينة بالهزائم والانكسارات التي لا تنتهي. إذ تجلس من أجل أن تستظل تحت سقف خيمتك التي حصلت عليها بشق الأنفس من لجنة الطوارئ في منطقة أرض الغول المنكوبة. وتتأمل الركام من حولك، والدمار الهائل الذي خلفته صواريخ طائرات الـ(F35) أو طائرات الـ(F16) وكذلك عمليات نسف البيوت وحرق الشقق التي كان يتلذذ بتدميرها جنود مدججون بالكراهية لشعب يسعى لنيل الحرية.

تجلس كل صباح بلا قهوة وأيضاً بلا صوت فيروز، فكل شيء باهت الملامح، وبلا روح، إذ تحاول الهرب من أبنائك الجوعى وأوامر زوجتك بإعداد كأس من الشاي بلا سُكر، فلا وجود للسُكر في المدينة، لكنك على الرغم من ذلك، فإنك لا تنجو من صوت الصواريخ وقذائف المدفعية التي لا تتوقف، كأنها إيقاع موسيقي لحفلة الصخب التي تقودها أوركسترا مصحّة الكون النفسية. تتطلع يميناً ويساراً، فلا تجد شيأ سوى الركام، وأطفال يدورون حول أبراج المخابرات كأنهم أقمار معتمة، وصهد الشمس يقدح في وجوههم، فتجدهم يتسلقون الأعمدة والحجارة، والعرَق يتصبب منهم كأنهم في تنور، ويصرخون على بعضهم الآخر، هذا فريق نازح من مدينة بيت حانون، نصبوا خيامهم داخل باحة فندق المشتل العريق، وذاك فريق آخر قادم من بيت لاهيا، وضعوا رحالهم على أنقاض موقع عسكري في منطقة ليالينا، وفريق ثالث يقطن في مركز إيواء، كان مدرسة قبل ذلك.

×××××××××××

أمّا اللافت، فهو صوت الركام وهو يتساقط، إذ يمنعك من مواصلة الكتابة، فأنت تسرق الوقت داخل الخيمة كي تحظى بلحظة مجنونة مع الأقلام والدفاتر وتسجل مشاهداتك، لكن الصوت يتصاعد، وفوقه صوت الطائرات الكثيرة المرتفعة والمنخفضة، والكبيرة والصغيرة، ثم تسمع صراخ الأطفال بالقرب منك، يريدون بيع طحين فاسد بثمن باهظ، فتتقدم في اتجاه الصوت، فتسمع الحوار الذي يدور بين جارك الجائع وطفل نازح، قادم من مخيمات لها رائحة العفن، فقد صارت غزة مكرهة صحية عظيمة، إذ قرر الاحتلال أن يدمر خطوط الصرف الصحي، والبنية التحتية، لأن دخول الحمام يؤذي مشاعره المكبوتة. فكيف لنا أن نعيش مثله؟ إنه القوي العظيم، إنه شعب الله المختار، ونحن الحيوانات التي خلقها الله على شاكلته كي لا يشمئز أو يتقزز من رؤيتنا، كما في تلمودهم المقدس.

وأيضاً، تمشي بعض النسوة المتلفعات بالسواد، هؤلاء اللاتي قدمْن من القرية البدوية في شمَالي القطاع، فيصعدن بلا خوف فوق أنقاض البرج الأخير، ويحملن العصا في يدَيْهن، لكنهن بلا أغنام كما اعتدت أنَ تبصرهن قبل الإبادة، إذ كانوا يخرجن منذ الفجر لإطعام الماشية من خشاش الأرض، أمّا اليوم، فإنهن يَبحثن عن الملابس والأوراق والأخشاب من أجل إشعال النار. فقد وضع سكان تلك القرية رحالهم أيضاً بالقرب من فندق المشتل، على شارع الرشيد، حيث صارت الشوارع بيوتاً، والخيام لوحة نشاز تنتشر في جميع الاتجاهات هناك، والرجال والأطفال والنساء بأشكال ولهجات متنوعة، يحجّون إلى الأبراج من أجل استخراج الكنوز المدفونة بين الركام، من دون خوف من السقوط، أو اهتمام بالثقوب الكثيرة داخل الأسقف المتبقية على قيد الحياة، بالإضافة إلى ذلك، فإن بعضهم عمد إلى هدم تلك الأسقف من أجل استخراج أسلاك الكهرباء ومواسير الصرف الصحي وخطوط المياه، لأنها ستدرّ عائداً مادياً جيداً إليهم، وخصوصاً مع إغلاق المصارف وعدم توفر سيولة نقدية في القطاع. وخلال كل ذلك تحاول أن تكتب، بينما يشتد الصراخ ربما لأن أحدهم وجد كيساً من الطحين، أو ربما جرة غاز أخرى أو أدوات مطبخ أو أثاث متهالك، ويختلط صوت الأطفال مع صوت الرجال والنساء، بينما صوت مسيّرة الاستطلاع في الأعلى ترصد كل ذلك بانتظار هدف يمنح قائدها في ثكنته غروراً بنجاح اللعبة عبر اغتيال شاب يحلم بالحياة، إذ تجعر كأنها لا تريد أن تفارق عقلك وجسدك، فتتوحد فيك حتى يقطع صوتها أزيز رصاص وصوت طائرة حربية تتجه نحو مكان ما، من أجل استهداف شاب آخر، فيموت معه العشرات، فالفلسطيني في غزة ليس سوى رقم، والعالم لا يعرف الحساب، فالأرقام كثيرة، أكبر بكثير من الأبراج التي تهاوت في قطاع غزة، وماتت معها أحلام عوائل تنزح الآن في خيمة.

وفجأة، بينما أنت منغمس مع المشاهد داخل أنقاض أبراج المخابرات، يصدح صوت فيروز، فيقطع كل تلك المشاهد السوداوية بحضور ابنتك وهي تحمل فنجان القهوة، وتبتسم على الرغم من كل الوجع، وكأنها عرفت أنك تبحث عن الحياة داخل جدران الموت، ولذلك قررت الاحتفاء معك بالجمال على الرغم من أنف الموت، ويكمل صوت فيروز الذي يصدح من هاتفها المحمول مسيرته مع النسيم نحو البيوت المدمرة: «طلعت يا محلا نورها، شمس الشموسة.»

فيشرق النهار وتنسى أنك تعيش الإبادة.

عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

إن النقص هو ما يدفعنا إلى أن نتحقق»
le manque est ce qui nous pousse à nous réaliser

نورالدين موعايبد

ربما يكون «الكمال» هو النقص، إذا ما استأنسنا بما يحتفي به المخيال الشعبيّ ،حين يشترط الحول الخفيف و/أو علو أرنبة الأنف من جماليات المرأة، وقل الشيء نفسه عما تسميه البلاغة العربية «تأكيد المدح بما يشبه الذم، بل إن العرب كثيرا ما كانت تفقأ عين البعير الفحل عسى أن تقيه عيون الحسد، واختاروا أن يفعلوا للطائر الغرّيد الفعل نفسه حتى يغدو أطرب.! أما المدرسة الفرويدية في التحليل النفسيّ، فتعترف بأن مركبات النقص وعقده تحفز رغبة صاحبها بحثا عن تعويض ما يعتريه من نقص يتساوى في مصدره الحرمان والإحباط. والظاهر أن التعويض من آليات الدفاع التي يلوذ بها المحروم و/أو المحبط، لوذ الحمائم بالأيك. ويتقاطع التعويض والتصعيد، هذا التصعيد الذي يُقدر من يعاني عاهة معينة على التسامي(الإعلاء)، فإذا هو يحاور الإمتاع، و يجاور الإقناع، ومن ثمة ينتصر لذاته المشروخة، المكلومة، وينصفها منتزعا حقه في الاعتراف به.. هكذا نستسيغ الحمى التي تدثر الفرويديين الذين يعتبرون المبدع غير سويّ (نحو تحليل شخصية الرسام «ليوناردو دافنشي»، وشخصية الروائيّ دوستويفسكي...)

ولعل من الذين بأروا اهتمامهم في هذا الموضوع أستاذة الفلسفة، الكاتبة : Mazarine.M.Pingeot، وبما أن الحاجة(النقص)تقتضي إشباعا يلائمها، وينسجم معها ،فإن هذا الإشباع مشروط بفلسفة التغيير التيَ هي من أوجب واجبات المنخرط في النسيج المجتمعيّ ،المناضل ضد أعداء الديمقراطية و خصوم الحداثة الناقدة، لأن البدائل لا تمنح و إنما تبنى بالرموش و تنحت بالأظافر. لهذا وذاك أستبقيك حتى النفس الأخير، مروحة في الحر، مدفأة في القر، مقاوما ما تبقى من شغف الحياة، وشبق الرفض.. من النقد والنقض.. آه يا صاحبي لو أنبأني العراف متى سيستلقي السياف..! وحينذاك ،فقط، نبارك رغبتنا الانعتاقية، مباركة واعية، واعدة.. أما أن نسترضي ونستكين فخزي ومذلة، بلا ملة ، ولا نحلة. يميز الباحثون «الرغبة» و«الحاجة» استنادا إلى أن الحياة قد تستمر وإن لم تتحقق الرغبة، بينما ربما كان من مترتبات إخفاق الحاجة انتهاء تلك الحياة، ومنهم من يؤكد أن الحاجة تخلق الرغبة في المجتمعات المغلوب على أمرها، عكس المجتمعات المتطورة التي تحدد فيها الرغبة الحاجة(بفتح التاء).

وممّا يُحمد للعقلاء، الفضلاء أنهم يظهرون النقص، يقول شاعر معرة النعمان:

فواعجبا كم يدعي الفضل ناقص
ووا أسفا كم يظهر النقص فاضل

فلينفلت الكمال ما شاء له الانفلات، لأن الإصرار على أن نسلك المسلك القويم، بعد الاهتداء بالموقف السليم، هو أولى خطوات تحقيق انتظارات المعذبين في الأرض وتحتها (الفلاح والعامل) وعموم الكادحين. واضح، عزيزي القارئ، أنني عففت عند «مغنم» ضرب الأمثلة والأمثال، إذ لا يكاد حقل معرفيّ يخلو من أن يعروه(بفتح الواو) بعض النقص، ولو من باب مجاراة قول أبي البقاء(في نونيته المشهورة):

لكل شيء إذا ما تم نقصان
فلا يُغرّ بطيب العيش إنسان

وإن كنت لا أقاسمه ذلك التصور التأبينيّ الذي يلفّه منزع تبريريّ، لا يرقى إلى مقاربة السؤالين: من المسؤول، وما العمل؟.

وقبل أن أنهي هذه المساهمة مكرها، يعنّ لي أن إشباع حاجة من الحاجات لا يكون فاعلا إلا إذا تحامى الميكيافيلية والبراغماتية ومشتقاتهما كائنة ما كانت التضحيات، المفروض أن تخلص البشرية من القمع والقهر...ويبدو أن الشاعر أبا الطيب أوغل في الاعتداد بنفسه، فقال:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص
فهي الشهادة لي بأني كامل

ماي 2025.

ابراهيم خرشوفي:

بات بناء تكتلات دولية قائمة على التعاون وكذلك العمل من أجل مراجعة آليات اشتغال النظام الدولي الحالي أمرا ضروريا

تقديم

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد الرفيق ابراهيم خرشوفي، نائب الكاتب الوطني لشبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي، وهو طالب باحث في القضايا السياسية والدولية نحاوره في موضوع التحولات الجيوسياسية التي يشهدها العالم والدور المنتظر ان تطلع به دول الجنوب في ظل التقاطبات والمتغيرات الراهنة لتحتل المكانة التي تستحقها بين الأمم.

■ ما هي التحولات الجيوسياسية التي تتشكل الآن بين الشمال والجنوب في ظل تغول النظام الرأسمالي المعولم؟

● يعيش العالم مخاضا عنيفا في بعض نقاط التماس بين بلدان الشمال والجنوب، من الأمثلة على ذلك، الحرب في أوكرانيا، التي تشكل سياسة التوسع الإمبريالي العسكري لحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة أحد عواملها الرئيسية. كما تدرك الولايات المتحدة أنها تفقد تفوقها الاقتصادي على المستوى العالمي مقابل الصين، مع ما يصاحب ذلك من تغيرات في موازين القوى وتآكل القطبية الأحادية. تتبنى وأشنطن في هذا السياق استراتيجية الإضعاف من خلال الحرب الاقتصادية والمالية، وخلق التوترات الإقليمية وعسكرة المنطقة بشكل عام، وهي استراتيجية خطيرة وليست في صالح الشعوب.

ومن المعالم المميزة للوضع الراهن، هو الإبادة الجماعية في فلسطين التي يرتكبها الكيان الصهيوني المدعوم من طرف الولايات المتحدة وحلفائهم الغربيين، إن هذه الإبادة تعكس ما يمكن أن تصل إليه العلاقة بين دول الشمال الامبريالي وبلدان الجنوب، وتبين أن النظام الدولي القائم على القواعد المترتب عن نتائج الحرب العالمية الثانية انتقائي ولا يعتمد عليه.

إن النظام الرأسمالي القائم يرتكز على التبعية، ونهب الموارد الطبيعية لبلدان الجنوب التي تشكل خزانا للقوة العاملة الرخيصة، ومطرحا للنفايات العالمية القاتلة؛ وبالإضافة إلى القوة العسكرية التي تستند عليها الامبريالية الأمريكية والغربية بشكل عام، تشكل الديون وتدخلات المؤسسات المالية العالمية والعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب، والتبادلات غير المتكافئة، واحتكار التكنولوجيات، أدوات لفرض هيمنة الغرب وإخضاع شعوب الجنوب.

خلقت هذه العلاقات اختلالا فادحا في موازين القوى، وأرهق الطبقة العاملة الموجودة في حالة هشاشة دائمة، ووضعت الأسس لتغول الشركات المتعددة الاستيطان وسلب الأراضي والإعتماد على الاستخراجية وتكريس الاستبداد والمحسوبية.

■ ما هي آثار تغول النيوليبرالية على شعوب الجنوب وما هي طرق المواجهة؟

● التغول النيوليبرالي استمرارية للاستعمار ويسعى إلى تأبيد العلاقات المشار إليها أعلاه، إن الهدف هو أن يكدح الجنوب العالمي ويفقد ثرواته الطبيعية والبشرية في سبيل رخاء الشمال العالمي.

يؤدي ذلك خصوصا بعد سياسات التقويم الهيكلي إلى ضرب الصناعات والفلاحة الوطنية، وتكريس الهشاشة، وخصوصة القطاعات الأساسية كالصحة والتعليم والنقل والموارد الحيوية، وإفقاد الشعوب قدرتها على أن تكون سيدة نفسها. كما تحولت جل دول الجنوب المنضبطة لـ «إجماع واشنطن» - وهي وصفة السياسات الليبرالية التي طرحت أواخر الثمانينات وبداية التسعينات- إلى أجهزة لقمع الحركات السياسية المعارضة والعمالية والنقابية ونضالات الفلاحين والشعوب الأصلية وغيرها، وكلها سياسات قمعية هيكلية لتأمين الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على المصالح الامبريالية في هذه البلدان.

تبين تجارب الشعوب أن مواجهة هذه الأوضاع لم تتوقف قط. توجد محاولات للتخلص من هيمنة الدولار الأمريكي، الذي يشكل أداة لتعزيز هيمنة القطب الامبريالي الغربي، وذلك من خلال خلق تكتلات دولية جديدة تحاول تحدي الأحادية القطبية، مثل «البريكس»، إلا أن مسار التحرر من الدولار مازال يحتاج الكثير من العمل، كما أن تجاوز منطق اشتغال النظام الرأسمالي العالمي غائب بشكل جلي من أجندة هذه الدول.

تتيح التحولات الجيوسياسية الجارية هامشا مهما للمناورة، فعلى سبيل المثال، أبدت جل دول الجنوب برودا دبلوماسيا تجاه تبني موقف واشنطن من الحرب بين روسيا وأوكرانيا (وحلفها الناتو)، كما سمح هذا الهامش لبعض البلدان بالتمرد على الامبريالية الفرنسية في الساحل.

تبقى المواجهة الشعبية هي الأكثر فعالية ومشروعية، وبشكل إعادة بناء أو تأسيس أحزاب الطبقة العاملة والفلاحين والمهمشين، وبناء المنظمات الشعبية من نقابات وحركات معبرة عن الشعوب الأصلية والطلاب والعاطلين عن العمل والنساء والمزارعين الصغار وغيرهم، وتكريس التضامن الأممي وبناء جبهة عالمية في مواجهة الامبريالية، الاستراتيجيات الأكثر حيوية في مقاومة التغول النيوليبرالي الامبريالي في زمننا.

■ كيف تعاملت دول الجنوب مع تغول النيوليبرالية الغربية؟

● دول الجنوب ليست وحدة منسجمة، هناك اختلافات كبيرة في السياسات التي تتبناها كل دولة، لكن يمكن إجمال طريقة تعاملها مع النيوليبرالية الغربية في ثلاثة أشكال على أقل تقدير.

دول منسجمة إلى حد بعيد مع إجماع واشنطن، إذ تبنت واجتهدت في تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي وسياسات التقشف وخوصصة الخدمات العمومية والانخراط في السوق الحرة، وتغيير الأنظمة القانونية المؤطرة للعمل والضرائب والإنتاج لصالح الرأسمال التبعي والأجنبي، وتصدير الخامات بأسعار منخفضة، وتوفير اليد العاملة الرخيصة، والانضباط للأدوار المحددة لها من طرف المركز ضمن قسمة العمل، علاوة على حماية الملكية الخاصة، ويشكل المغرب نموذجا حيا لهذه الدول.

الشكل الثاني هو دول اختارت تبني سياسات مناهضة للنيوليبرالية، ولكن ليس بشكل جذري، كما حدث خلال فترة الحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية فيما سمي إعلاميا بالمد الوردي، مع وصول هوغو تشافيز و إيفو موراليس ولولا داسيلفا ورافاييل كوريا وتواجد فيديل كاسترو في الحكم بكوبا. لقد اتجهت هذه الحكومات إلى خفض الاعتماد على ديون المؤسسات المالية، ودعم الأنظمة الاجتماعية والفقراء والفلاحين الصغار، وزيادة الدعم المخصص للتعليم والصحة، وكذلك توجيه قدر من عائدات الأنشطة الاستخراجية نحو تمويل السياسات الاجتماعية، وتعزيز تمثيلية السكان الأصليين في اتخاذ القرار، وفرض قيود على الشركات المتعددة الاستيطان وتأميم بعض القطاعات الحيوية كما حدث لشركة النفط في فنزويلا. لقد ساهمت هذه السياسات في تخفيض نسب الأمية و الفقر وتحقيق نسب نمو مهمة وغيرها من النتائج الإيجابية. لكن ذلك لم ينطوي على إجراءات جذرية لتغيير نمط الإنتاج، وبالتالي وجدت البورجوازيات التبعية الأدوات الكافية للتكيف مع الأوضاع وقيادة انقلابات في بعض البلدان من أجل تغيير الأنظمة الدستورية المنتخبة ديمقراطيا، كما حدث في البرازيل وبوليفيا ومحاولة إسقاط النظام في فنزويلا من خلال الحرب الهجينة والعقوبات الأمريكية الأحادية الجانب التي أرجعت هذا البلد الغني بالثروات عقودا إلى الوراء.

في الواقع فإن الأنظمة التي لا تنسجم مع النيوليبرالية أو تتعارض مع السياسة الأمريكية معرضة للانقلابات سواء العسكرية أو عبر المعارضات اليمينية، مع ما يصاحب ذلك من حروب إعلامية وسياسية ودبلوماسية ومالية إلى جانب سلاح العقوبات الغربية خارج اللوائح القانونية الدولية.

جدير بالذكر أن تواجد رئيس يساري على رأس دول الجنوب لا يعني بالضرورة أنها تتبنى نوعا من هذه السياسات، فبعد عودة لولا دا سيلفا إلى رئاسة البرازيل تحالف مع اليمين، وهذا ما يقودنا إلى الشكل الثالث من الدول.

المقصود هي تلك التي اختارت الانخراط المتحكم فيه في السياسات النيوليبرالية، مثل الصين، التي عملت على تشكيل شركات عملاقة مدعومة من طرف الدولة، ودفعها نحو التوسع إقليميا وعالميا، كما استقبلت الشركات الأجنبية.

هناك نموذج دول «البريكس» وهي غير منسجمة من حيث علاقتها وتصورها للسياسات النيوليبرالية أو للنظام العالمي بشكل عام، ولكنها تريد أن تحقق مكتسبات خاصة بها سواء من خلال تنويع الشركاء كالسعودية أو من خلال الضغط والتفاوض كروسيا والهند، وهي بلدان ليس لديها مشكل مع النظام العالمي ما دامت الطبقات الاجتماعية المهيمنة فيها مستفيدة.

■ ما هي الحلول المتاحة أمام دول الجنوب للانعتاق من آثار وتداعيات النيوليبرالية؟

● لا توجد وصفة جاهزة. إن تقرير الشعوب لمصيرها الاقتصادي والسياسي والثقافي هو أساس جيد للحل، فإرادة الشعوب في جل بلدان الجنوب مسلوبة، للأسباب التي ذكرتها سابقا، بما فيها الطبيعة الاستبدادية والقمعية لأنظمتها السياسية، إن ذلك جزء من بنية التبعية وأشكال الاستعمار الجديد.

القوى الاجتماعية والسياسية لبلدان الجنوب مطالبة بوضع مشاريع وطنية قائمة على السيادة والتحرر الوطني، وبناء الدول الوطنية الديمقراطية الشعبية بأفق اشتراكي.

ينبغي أن تتضمن هذه المشاريع استراتيجية لفك الارتباط وكسر حلقة الاستقطاب بين المركز والأطراف، والتوقف عن خدمة احتياجات التراكم في المركز على حساب بلدان الجنوب، إذ يجب أن تكون التنمية المحلية المستدامة هي الأولوية.

من الأساسيات أيضا، التعبئة وبناء منظمات التغيير الثوري لصالح الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين، ووضع برامج النضال من أجل الإصلاح الزراعي الجذري والسيادة الغذائية والسيادة على الثروات الطبيعية، ووقف نهب الأراضي والثروات المائية، ومجابهة التغير المناخي ومناهضة الحروب، وتعزيز السلم والتكامل بين شعوب الجنوب.

كما أن القضية البيئية ومستقبل الكوكب، والعمل على تطوير سياسات تتجاوز الأنشطة الاستخراجية القائمة على استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير البنى الثقافية وحقوق السكان خصوصا الأصليين، هي من بين العناصر المركزية في المشروع البديل.

هناك حاجة إلى تطوير التعليم والصحة والبنى التحتية، وتعزيز البحث العلمي من أجل تطوير الصناعات المنتجة والتكنولوجيا المتقدمة، والاستفادة من تجارب البلدان الصديقة وعقد شراكات مع الجامعات ومعاهد البحث العلمي وتبادل البعثات والتجارب، والبناء على التراكمات، وتعزيز سياسات جنوب-جنوب القائمة على التكامل والتعايش والتضامن.

إن أي تقدم لن يتحقق من خلال الارتهان للديون الأجنبية الكريهة، والاعتماد على الدولار ونظام السويفت، لهذا، من اللازم دعم المبادرات من أجل خلق نظام مالي دولي عادل ومتحرر من قبضة واشنطن.

بات بناء تكتلات دولية قائمة على التعاون وكذلك العمل من أجل مراجعة آليات اشتغال النظام الدولي الحالي أمرا ضروريا.

إن عناصر هذه البرامج ستجد طريقها بالنضال الوحدوي المشترك، حيث يلتقي البعدين الوطني بالأممي لمناهضة الامبريالية والرأسمالية. لدينا في التجارب النضالية أمثلة ملهمة للحلول التي يمكن لشعوبنا أن تستفيد منها، يجب أن ندرسها ونستفيد منها ونعممها، علاوة على خوض معركة الأفكار.

السياسات الجيو/اقتصادية: الحمائية وقانون الغاب

تعبير عن فشل النيوليبرالية المعولمة واقتصاد السوق

المصطفى . خ

منذ الأزمة المالية التي ضربت الرأسمالية في 2008، والتي لا زالت تداعياتها ترخي بضلالها على أغلب الاقتصادات، ما فتئ العالم الرأسمالي خصوصا في المركز يجرب الوصفات لتجاوز الكساد والركود ومظاهر التضخم والمنافسة الشرسة.

والأساس المختل هو أنه لم تكن هناك تجارة عادلة ومتساوية بين الأطراف، ومتكافئة في الموازين، إذ لطالما استغلت الدول العظمى دولا تابعة، ولطالما ابتلعت الرساميل الكبرى الرساميل الضعيفة، إما عن طريق إدارة الدولة للازمات واستثمار سيطرتها وتحكمها في القرار السيادي للدول التابعة والغنية بالثروات والمعادن والمواد الخام، أو من خلال الشركات العابرة للقارات والتي تتدخل مباشرة في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية للدول المتواجدة فيها.

الولايات المتحدة الأمريكية الآن ومنذ 2008 يبدو أنها، انام المنافسة الشرسة للصين، مرت إلى السرعة القصوى في تطبيق الحمائية في اشرس تمظهراتها، خصوصا مع رجوع ترامب إلى الحكم في البيت الأبيض. فهو مُحاط بالإضافة لصقور الدم والنار، يوجد فريقان: الأول مكون من كبار رجال الأعمال والرأسماليين وعلى رأسهم ايلون ماسك، والثاني يضم علماء في الاقتصاد السياسي والاستراتيجيين Stratè-ges ينهلون لتغذية تصوراتهم حتى من الفكر والنظرية الماركسية جانبها المتعلق بتغيير العالم ولكن هم يركزون على مفهوم التغيير لصالح الرأسمال واستدامة سطوته، ولا يلتفتون إلى الشق المتعلق بالطبقات العاملة إلا الابتكار الوصفات لعرقلة تطورها من خلال تدمير أسس نمو وازدهار مقومات نظرية البروليتاريا العالمية.

فريق البيت الأبيض الآن يدرك ان فترة بروز وفاعلية الكينزية قد ولت بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومنتصف سبعينيات القرن الماضي بعدما انتعشت القوة الصناعية الغربية في أمريكا وأوروبا واليابان، وهي النظرية الاقتصادية التي بواسطتها عملت الدولة على إدارة الاقتصادات وتقديم الدعم والحوافز الصناعية للشركات الرأسمالية.

وفي هذا الصدد فإننا ما فتئنا نقف متأكدين أن نظرة لينين للعالم وتقاطباته تتجسد تأكيدنا لم قولته : « السياسة هي التعبير الأعماق عن الاقتصاد» وان السياسات المنتهجة هنا وهناك مدفوعة في كل الأحوال بالمصالح الاقتصادية، أي المصالح الطبقية لراس المال، في تنافس محموم بين الدول والمجموعات ورؤوس الأموال والعابرة للقارات. وهذا هو الثابت أمام المتحول الذي هو ألاعيب السياسة البرجوازية وتسارع التحولات التي نسميها «جيوسياسية» والتقاطبات التي تترتب عنها. من هنا تتداخل سياسة القوة والغطرسة والشعبوية والبلطجة مع النمو الاقتصادي وستحاول قوى مهيمنة كأمريكا تحسين إنتاجيتها ليس من خلال الاستثمار فقط داخليا وخارجيا، بل من خلال مواكبته بالترهيب واستخدام القوة تجاه الدول والمجموعات واستخدام سلاح العقوبات الاقتصادية للجم صعود قوى وطنية منافسة، والتأثير على الكيانات الأجنبية التي لا تملك السيطرة المباشرة عليها، وتشهر ورقة التهديد وفرض الرسوم الجمركية العالية وضرائب على الأرباح والفوائد.

يحدث هذا الآن بعد عقدين أو أكثر من الترويج الإعلامي الضخم والكاسح لكل البيوت لفكرة «السوق الحرة» وتحديدا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي واختراق سوق أوروبا الشرقية في إطار العولمة والاقتصاد المعولم الذي جاء في خضم ترويج ممنهج لنمط الاستهلاك الغربي وهو المخطط الذي لعبت فيه الثقافة ووسائل الإعلام والسينما دورا كبيرا بما هو (اي السوق والعالم الجديد) السبيل لرفاهية الإنسان ومتعته وحريته.

إننا نشهد الآن نهاية حقبة من التضليل والكذب، أي من 1994 (GATT) إلى 2008 (الأزمة المالية)، ومن 2008 إلى 2020 و2025 (الحرب الاقتصادية)،و خلالها تأكد مجددا مفهوم كارل ماركس حول ربحية الرأسمال، حيث تشهد الاقتصادات الكبرى تراجعا في أوروبا مثلا بسبب تراجع ربحية قطاعاتها الإنتاجية وتوجه الرأسمال نحو القطاعات الخدماتية والائتمانية والعقارات. فهي (اي أوروبا) تعيش داخل الأزمة، خصوصا بعد أزمة كورونا وحرب أوكرانيا وفقدان خلفيات معدنية ومالية في إفريقيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عليها مواجهة أزمة ديون اليورو وتمدد الكساد ثم عليها مواجهة الهيمنة الأمريكية وتوجهها الحمائي القومي المتعصب وهو التوجه الذي يمثله ترامب الذي يُعد شكلا متطرفا لهذه الحمائية. والحقيقة ان ترامب ليس إلا امتداد متطرف لسابقه بايدن الذي طبق الكينزية من خلال دعم حكومي للشركات الكبرى العاملة في مجالات التكنولوجيا والسلاح، كمدخل لمحاربة المنافسين بشتى الأدوات والأسلحة وعلى رأسهم الصين. ولتقوية الجبهة الداخلية يتم توهيم الأمريكيين بأن هذه السياسات هي الكفيلة باسترجاع «عظمة» أمريكا وسيطرتها. وهذا الشكل من الحمائية إنما هو تعبير سياسي عن مصالح الرأسمال المحلي الداخلي الذي، رغم مسلسل الدعم الحكومي، بلغ نقطة من العجز على منافسة اكتساح المنتجات الصينية في كل القطاعات الصناعية التقليدية والتكنولوجيا الحديثة.

ونقف مرة أخرى عند فكرة فريدريك انجلز في القرن التاسع عشر حيث أن « القوة المهيمنة تدعم التجارة الحرة طالما انها تسيطر على الأسواق العالمية بمنتجاتها، لكن عندما تفقد هيمنتها ستتبنى سياسات حمائية». هذا ما حدث في أواخر القرن التاسع عشر لسياسة المملكة المتحدة، والآن يتكرر الأمر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

حدث الأسبوع

غزة : الجريمة الأفظع في التاريخ

المصطفى خياطي.

الحدث المفجع والصادم والعصي حتى على التخيل، هو تجميع الناس في طابور طويل لتناول مساعدات غذائية، ثم تنهال عليهم، عوض الخبز والأرز والحليب، بالرصاص واستهداف الرأس والقلب حتى لا تترك لصدفة العيش مجالا.. وقد يعني ذلك كذلك أن الكيان المجرم اختار هذه الطريقة الصادمة والأكثر بشاعة حتى يضمن ويتأكد ان ليس من بين الضحايا صهيوني أو مستوطن أو جندي أسير لدى المقاومة، لأن قصفه للمباني و البيوت و الخيام أصبح يوقع حتى اسراهم. هذا نظام الابارتايد الصهيوني الرجعي وقد عرفنا الأهداف التي يسعى لتحقيقها بتوصية و دعم من الامبريالية الأمريكية، و دعم لوجيستي من الرجعيات العربية في الخليج و المنطقة العربية. و ها قد تم تحييد سوريا و لبنان بعد مصر و الأردن من طوق الصراع، و استيلاء جنود الاحتلال على 80٪ من غزة، إذن ماذا تريد الامبريالية الأمريكية و الصهيونية؟ التهجير لمن تبقى من شعب، أو إبادته والمراهنة على ثقوب الذاكرة من أجل النسيان كما نسي العالم فظائع مماثلة من إبادة جماعية في حق شعوب أصلية في أمريكا وأرمينيا وإفريقيا... الخ؟ ثم تبقى حدثا في التاريخ يتم بواسطته ترهيب الشعوب والأنظمة، توقظهم من حلم حقوق الإنسان و حقوق الشعوب الأصيلة و مؤسسات المجتمع الدولي و آلياته. أهذا إذن جزء من الفوضى الخلاقة التي نطقت بها كوندوليزا رايس ذات فترة؟

لنعد إلى مكان الجريمة scène de crime.

إن في قصص الناس في غزة تجاوز لحدود الواقعية السحريّة في روايات ماركيز ووصلت حدود الواقعية الخبيثة التي لم يكتب عنها التاريخ في أوسخ فصوله.. الأحزمة النارية تشتد في غزة و القصف يبدو في كل من مكان، الأصوات مرعبة، البيوت تهتز، الخيام تهتز، القلوب تهتز، أجساد الأطفال ترتعش، نزوح الناس في عز الليل يدمي القلب ويكسر الظهر.. نبكي من العجز.. النزوح حرب.. الخيمة حرب.. الجوع حرب.. القهر حرب.. والفقر حرب.. الناس تشخ في الشارع ومنهم من يبول على نفسه قرفا وينتظر الصباح ليرمي قرفه في البحر.. لكم أن تتخيلوا كيف يستحم الناس في العراء.. تخيلوا أكثر.. طعام بنكهة الحطب وطبيخ لا علاقه له بالطبيخ وأبناء فقدوا ذاكرة الأكل وحاسة التذوق، نسوا اللحمة والدجاج وحتى الخبز بزعتر. تخيلوا أكثر، خيام في المجاري والمجاري أنهار في الشوارع والشوارع لم تعد شوارع و الشعب لم يعد هو هو. جعلوا منه كائنات غريبة كأنك تتعرف عليه من جديد..

كل ليلة نتساءل: ما هو الثمن المحرز؟ مقابل ما يحدث وما يحصل هناك .. ولا ندرى متى ستنتهي هذه المقتلة وهذه المهزلة وهذا العبث.. كل ما نتمناه أن تظل عقولنا في رأسنا وأن تسعفنا الصدفة في مشاهدة الحلقة الأخيرة قبل أن يتبخر الشعب والأرض ونحن. وها كم أرقام يوم واحد (فاتح يونيو) علها توقظ المخيال دون الحاجة لأشرطة المباشر الصادمة.

حصيلة أولية لمجزرة الاحتلال بحق المواطنين المحتشدين في المنطقة المخصصة لتوزيع المساعدات « منطقة العلم « بمحافظة رفح فجر اليوم، حيث وصل للمستشفيات 179 حالة منهم 21 شهيدٍ و5 حالات موت سريري و30 حالة اصاباتها خطيرة جدا.

حالة من الازدحام الشديد تشهدها أقسام الطوارئ والعمليات والعناية المركزة جراء الاعداد الكبيرة من المصابين .

نقص شديد في مستهلكات الجراحة والعمليات والعناية المركزة وصلت إلى أسوأ حالاتها.

الاصابات في أقسام العمليات والعناية المركزة والطوارئ بحاجة عاجلة إلى وحدات الدم ومكوناته في ظل النقص الشديد في التبرع بسبب فقر الدم وسوء التغذية.

1 يونيو 2025.